



المدينة المنورة الأدبي الثقافي
تصدر عن نادي

لعقبة

دورية أدبية ثقافية محكمة

عناصر الفعل في العربية

د. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي

شعرية المكان في أعمال القصصبي الشعرية

د. عبد الله محمد القرني

فهوم الإبداع وتقنياته في النقد الأدبي القديم

د. ماجد محمد الماجد

نحو الأمالي والمجالس

د. طارق مختار المليجي

الحكاية الشعبية الجغرافية.. بآية أداة.. وبأي منهج؟

د. نسيم بو صلاح

أثر التخصص والمعدل في مستوى التفكير الناقد لدى طلاب كلية المعلمين

في المدينة المنورة

د. جمال مشقال القاسم

السعر داخل المملكة

١٠ ريال

٧٤ ٧٣

خصائص الفعل في العربية

د. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي

أستاذ مشارك - قسم العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز

* الملخص :

تعرض هذه الورقة خصائص "الفعل" الذاتية في اللغة العربية، وتتبع منها ما لا يفارق الأفعال في حال الأفراد ويصل أثره إلى غيرها في حال التركيب، وتركز الدراسة في بحث هذه السمات والخصائص على بيان مفهوم الفعل ومعناه في ذاته وفي التركيب، ودلالة صيغته، وتضمنه ضمير الفاعل وعدده ونوعه، ومدى اقتضائه ما عدا الفاعل من المفعولات الأخرى، وتضمنه الحدث والزمن، وتنتهي إلى بيان مجمل خصائص الفعل، وما يمكن أن يحصل من آثار لهذه الخصائص في التركيب اللغوي.

* مقدمة:

قَسَمَ الأوائلُ الكَلِمَ العربيَّ ثلاثةَ أقسام، هي الاسم والفعل والحرف، وبسبب سعة هذا التقسيم لزم أن ينطوي كل قسم من هذه الأقسام على جوانبٍ متعددة وزوايا كثيرة يمكن للمتأمل في الكلم النظر منها والبحث فيها. و"الفعل" بوصفه أحدَ هذه الأقسام الثلاثة الرئيسة حظي بدراسات نحوية وصرفية ولغوية عديدة تناولت قضاياها المختلفة، كأبنيته، وإعرابه وبناءه، وتعبده ولزومه،... إلخ. غير أني لم أجِد دراسةً اختصت ببُحث الفعل في العربية بوصفه مفهومًا في مقابل مفهومين آخرين هما: الاسم والحرف، أو عنيت بدراسة خصائصه الذاتية وسماته المميزة له، لا سيما أن الفعل على وجه الخصوص له من الخصائص الشكلية والدلالية ما يلفت الأنظار ويستحق البحث والتحليل. وأزعم أن الالتباس في رؤية بعض القضايا اللغوية يعود شيء منه إلى الالتباس في تصور خصائص الفعل، وأرجو أن يكون في إيضاح هذه الخصائص جلاء ما التبس منها.

ولذا خصصتُ هذه الدراسة لتبج السمات التي ميزت الفعل في العربية وجعلت له صورةً معينةً مستقرةً في الأفهام. وسيتركز النظر في هذه الورقة على الفعل من حيث خصائصه الذاتية، أي: من غير نظر إلى متعلقاته وما يتضام معه. ويعني ذلك أن يُحدَّد مجال النظر في الأمور التي يتضمنها الفعل بصورة ضرورية لا يتفك عنها ولا تنفك عنه. وبهذا يتحدد مجال الدراسة بصورة تختلف عن مجالات الدراسات التي عنيت بعرض الفعل في العربية، وناقشت في أحيانٍ بعض عناصر هذه الدراسة دون بعضها الآخر، وفي أحيانٍ أخرى ما لا يدخل في هذه الدراسة

أصلاً.

وستقوم الدراسة على تتبع الطرق التي سلكها الدارسون في تعيين مفهوم الفعل وتمييزه عن غيره بالحد وبالسماوات وبما وصفوه به في مقابل ما وصفوا به الاسم، وعلى حصر متضمنات الفعل التي لا يتفك يتضمنها أو يدل عليها حيثما جاء، وفي أي سياق لغوي أو مقامي وقع، ومن ثم بحث هذه السماوات والمتضمنات والقضايا المتصلة بها، وبيان ما يكون في أحيان كثيرة أثرًا من آثار تلك الخصائص في التركيب اللغوي.

ومما لا شك فيه أن جميع الدراسات التي خُصِّصَتْ لتناول الفعل وقضاياها، أو تناولته في بعض أجزائها هي دراسات سابقة لهذا البحث كان لها الفضل في إمداده بهادته، وأفاد الباحث مما عرض فيها ونوقش. وسيتبين قدر الإفادة منها من خلال العرض، ومن خلال الإحالات في الهوامش عليها.

وقد قُسمَت هذه الورقة إلى خمسة أجزاء، يتناول كل جزء منها إحدى خصائص الفعل العامة الكلية، بحيث يكون في مجموعها مجمل خصائصه. فدرس في الفقرة الأولى مفهوم الفعل إفرادًا وتركيبًا من خلال محاور هي: حد الفعل، وعلاماته، وما وصف به في مقابل صفات الأسماء، وإسناده في الجملة. وفي الفقرة الثانية: الفعل ودلالة الصيغة. وفي الثالثة درس تضمن الفعل ضمير الفاعل، وعدده، ونوعه، والمعمولات الأخرى. ودرس في الفقرة الرابعة تضمن الحدث، وفي الخامسة تضمن الزمن.

١ - مفهوم الفعل إفرادًا وتركيبًا:

١.١ - حدُّ الفعل:

يراجع الدارسون عادةً صعوبة بالغة في حدِّ المفاهيم وتعريفها تعريفًا منطقيًا جامعًا مانعًا، حتى إن كانت تلك المفاهيم من الواضوح بحيث لا تلبس بأخرى أو تتداخل معها. وقد واجه وضع حدِّ منطقي لكل قسم من أقسام الكلام العربي الثلاثة على وجه الخصوص صعوبات من نوع خاص. إذ التقى مع صعوبة التعريف المنطقي المعتاد للمفاهيم عمومًا التباس الأسس التي بموجبها انقسم الكلام العربي إلى أقسامه الثلاثة. وهذا الالتباس يطول الحديث عنه، سنفرده له بحثًا خاصًا به نرجو أن يرى النور قريبًا. ويكفي هنا أن نقول إن طبيعة القسمة الثلاثية الواسعة للكلم أفضت إلى أن تدرج تحت كل قسم منه أقسام فرعية، تتنوع هذه الأقسام الفرعية وتختلف مواقعها التركيبية في الاستعمال؛ فيغدو حدُّ القسم الأعم الذي يعلوها حدًا مانعًا جامعًا أمرًا مشكلًا، ولا بد من ألا يسلم من المخالفة في الاستعمال بوجه ما^١. وسنكتفي في هذا الموضع من الدراسة الحالية بتتبع حد الفعل وحده؛ لأنه السياق الذي نحن بصدده.

حدُّ سيويه الفعل بأنه ((أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وُئيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يقطع. فأما بناء ما مضى فذهب وسُمع

(١) انظر لطيفة النجار: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقييدها من

ومكث وحيد. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب. وكذلك بناء ما لم يتقطع وهو كائن إذا أخبرت^(١). وقد عورض حد الفعل عند سيبويه بعدم شعوله كلمات عدلها هو أفعالا. قال ابن فارس: ((فيقال لسبويه: ذكرت هذا في أول كتابك، وزعمت بعد أن ليس وعسى ونعم وبئس أفعال، ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر. فإن قلت: إني حدثت أكثر الفعل وتركت أقله، قيل لك: إن الحد عند النظار ما لم يزد المحدود ما ليس له ولم ينقص ما هو له^(٢)). وأجاب ابن السيد البطليوسي مدافعا عن سيبويه بأن هذا الاعتراض لا يلزم سيبويه؛ لأن ((هذه الأفعال وإن لم يكن لها مصادر لفظية فلها مصادر معنوية. فكان سيبويه قد قال: أخذت من لفظ أحداث الأسماء لفظاً أو تقديرًا، وإن لم يصرح بذلك^(٣))).

واكتفى الكسائي في حد الفعل بالاستناد إلى معيار الدلالة على الزمان وحده. إذ نُقِلَ عنه قوله: إن ((الفعل ما دل على زمان^(٤)). لكنه عورض بأن ألفاظاً تدل على الزمان وليست أفعالا، مثل اليوم والحين والظروف وما شابه

(١) سيبويه: الكتاب ١ / ١٢.

(٢) ابن فارس: الصحابي ص ٩٣.

(٣) البطليوسي: إصلاح الخلل ص ٩٣.

(٤) انظر ابن فارس: الصحابي ص ٩٣.

ذلك^١.

وأضاف ابن السراج إلى تعريف الكسائي دلالة الفعل على المعنى أيضاً، فقال: ((الفعل ما دلّ على معنى وزمان))^٢. وقارنَ بين الفعل والاسم فقال: ((فإذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط فهي اسم، وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهي فعل))^٣.

وصرّح الزجاجي بالمعنى الذي يتضمنه الفعل وهو الحدث، وبنوع الزمان وهو الماضي والمستقبل؛ إذ ذكر أن الفعل على أوضاع النحويين: ((ما دلّ على حدث وزمان ماضي أو مستقبل، نحو قام ويقوم، وقعد ويقعد، وما أشبه ذلك))^٤. أما كون الزمن الذي يتضمنه الفعل عنده مقتصرًا على الماضي والمستقبل دون الحاضر فلأنّ للزجاجي رأياً في أقسام الفعل سيأتي عرضه في الصفحات القادمة^٥. وأما الحدث عنده فيعني المصدر؛ إذ كل ما دلّ على حدث وزمان فهو فعل، فإن دلّ على حدث وحده فهو مصدر، وإن دلّ على زمان وحده فظرف

(١) انظر الغزالي: معيار العلم ص ٥١، والسويدي: نتائج الفكر ص ٦٦.

(٢) ابن السراج: الأصول ١ / ٣٨.

(٣) المصدر السابق ١ / ٣٧.

(٤) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص ٥٢.

(٥) انظر ما سيأتي في إشكال تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر في الفقرة رقم (٥).

زمان^١.

وقال الزمخشري^٢: ((الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان))^٣. ويثني ابن يعيش
أن الزمخشري لا يلزمه أن يضيف في الحد لفظة "المحصل" كالسابقين، وإن كان
من أضافها في الحد قد أراد الاحتراز بها عن المصدر الذي لا يدل على زمان
معين^٤. لكنه اعترض على التعبير بلفظ الاقتران الوارد في الحد؛ ((لأن الفعل لم
يوضع دليلاً على الاقتران نفسه، وإنما وُضع دليلاً على الحدث المقترن بالزمان،
والاقتران وُجد تبعاً، فلا يؤخذ في الحد))^٥

ومن جعل الإسناد أساساً لحد الفعل أبو علي الفارسي^٦. وكذا أيضاً أبو
البركات الأنباري، وعبر عنه بالإخبار، بمعنى: أنه يُخبر ولا يُخبر عنه، لكنه يورد
ذلك بوصفه معياراً للفرقة بين أقسام الكلم الثلاثة؛ إذ الاسم يُخبر به ويُخبر عنه،
والفعل يُخبر به ولا يُخبر عنه، والحرف لا يُخبر به ولا يُخبر عنه^٧. ورد أبو البقاء
العكبري على من جعل الإسناد أساساً لحد الفعل بقوله: ((وهذا الحد رسمي؛ إذ

(١) انظر الزجاجي: الإيضاح في علم النحو ص ٥٢ - ٥٣، وفاضل المساعي: أقسام

الكلام العربي ص ٦٩. وفواد تروزي: في أصول النحو ص ١٤٤.

(٢) الزمخشري: المفصل ص ٢٩٢.

(٣) انظر ابن يعيش: شرح المفصل ٢ / ٧.

(٤) المصدر السابق ٣ / ٧.

(٥) الفارسي: الإيضاح العنصري ٥٢ / ١.

(٦) الأنباري: الإنصاف ٧ / ١.

هو علامة، وليس بحقيقي. لأنه غير كاشف عن مدلول الفعل لفظاً، وإنما هو تميز له بحكم من أحكامه^(١).

أما ابن عصفور فيشير في تعريفه الفعل إلى دلالة البنية، أي: الصيغة، إذ يقول: ((الفعل لفظ يدل على معنى في نفسه، ويتعرض بينته للزمان))^(٢). ويعلق فاضل الساقى على إشارة ابن عصفور إلى دلالة البنية على الزمن مؤكداً أن ((تعرض الفعل بينته للزمن كما عبر ابن عصفور من أهم المميزات الوظيفية التي ينفرد بها عن بقية أقسام الكلام))^(٣). هذا وسيأتي الحديث عن دلالة صيغة الفعل فيما يأتي^(٤).

ولقد حاول بعض النحاة واللغويين تتبع تعريفات الفعل التي أوردها السابقون عليهم، مثلما تتبعوا تعريفات الاسم والحرف؛ بفرض ردّها وبيان ما يُعترض به عليها غالباً. ولعل من أبرز من تصدى لعرض تعريفات الفعل عند السابقين ومناقشتها ابن فارس في (الصاحي) وابن السيد البطليوسي في (إصلاح الخلل). يقول ابن فارس: ((وقال قوم: الفعل ما امتنع من الثنية والجمع، والرد على أصحاب هذه المقالة أن يقال: إن الحروف كلها ممتنعة من الثنية والجمع

(١) الحكيري: التبيين ص ١٤٠.

(٢) ابن عصفور: المقرب ١ / ٤٥.

(٣) فاضل الساقى: أقسام الكلام العربي ص ٧٧.

(٤) انظر ما سيأتي في صيغة الفعل (الفقرة رقم ٢).

وليست أفعالا. وقال قوم: الفعل ما حُسِّنَتْ فيه التاء نحو قُمْتُ وذهبتُ، وهذا عندنا غلط؛ لأننا قد نسميه فعلا قبل دخول التاء عليه. وقال قوم: الفعل ما حُسِّنَ فيه أمس وغدا، وهذا على مذهب البصريين غير مستقيم؛ لأنهم يقولون: أنا قائمٌ غدا، كما يقولون: أنا قائمٌ أمس^١. أما ابنُ السيد فتصدي لرصد حدُّ الفعل عند مدد من النحاة كسيبويه والكسائي والقراء والجرمي والمبرد والزجاج والأخفش الصغير وابن كيسان والزجاجي، وبعض المنطقيين كأبي يوسف الكندي وأبي نصر الفارابي، ثم اختار في نهاية المطاف تعريف الفارابي وهو: أَنَّ الفعلَ ((لفظٌ دالٌّ على معنى مفرد يمكن أن يُفهم بنفسه وحده، ويدل ببنية - لا بالعرض - على الزمان المحصّل الذي فيه ذلك المعنى^٢). وهذا قولٌ صحيحٌ لا اعتراض فيه لمعارض^٣. ولما لحظَّ أنَّ الحدَّ المنطقيَّ للفعل لا يكاد يسلم من الاعتراض، مثلما لم يسلم من الاعتراض أيضا حدُّ الاسم والحرف، لجئنا إلى العلامات التي تميز كلَّ قسم وتفصله من أقسام الكلم الأخرى، أو بعبارة بعضهم "الرسم بدلا من الحد"^٤. إذ

(١) ابن فارس: الصحاح ص ٩٣ - ٩٤.

(٢) تعريف الفارابي هذا ينمى في كتاب العبارة، غير أنه يسمى الفعل بـ "الكلمة" على عادة المناطقة كما سيأتي. انظر الفارابي: كتاب العبارة (ضمن كتاب المنطق عند الفارابي الجزء الأول) ص ١٣٣.

(٣) البطلاني: إصلاح الخلل ص ٢٥.

(٤) يسمى النحاة تعيين المفهوم بهذه الوسيلة لحيثما الحد بالرسم، وبالعلامات، وبالخواص. ويميز المنطقيون تمييزاً صارماً بين الحدود والخواص أو الرسوم. انظر الغزالي: معيار العلم ص ١٩٢ وما بعدها.

إنَّ التَّمييزَ بِالْعَلَامَةِ أَوْضَحُ وَأَعَدُّ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ بِمَا يَدْخُلُ فِي الْحَدِّ وَلَيْسَ مِنْ مَحْدُودٍ، أَوْ بِمَا يَخْرُجُ مِنَ الْحَدِّ وَهُوَ دَاخِلٌ فِيهِ. وَهَذَا مَعْنَاهُ الْمَجْزُوءُ إِلَى تَعْيِينِ السَّيَّاتِ الشَّكْلِيَّةِ وَالِدَّلَالِيَّةِ لِلْمَفْهُومِ، وَهُوَ مَا اسْتَوْصَحَهُ الْمَقْرَعَةُ التَّالِيَةُ. لَكِنْ لَا سَدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ قَبْلَ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ عَجْزَ الدَّارِسِينَ عَنْ تَعْيِينِ حَدِّ الْمَعْلُ الْجَامِعِ أَسْعَ مَعَ الْأَعْمَادِ فِي كُلِّ تَعْرِيفٍ عَلَى أَسَاسٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَلِجَوْنِهِمْ إِلَى التَّعْرِيفِ بِالسَّيَّاتِ وَالْعَلَامَاتِ، يُظْهِرُ الْحَاجَةَ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَى جَمِيعِ حَصَائِصِ الْمَعْلُ مِنْ أَجْلِ تَعْيِينِ حُدُودِهِ الْمُمَيِّزَةِ لَهُ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَيْسَ فَقَطِ التَّعْرِيفُ بِالسَّيَّاتِ بَدَلًا مِنَ التَّعْرِيفِ بِالْحَدِّ، وَهُوَ مَا احْتَمَدَتْ هَذِهِ الْوَرَقَةُ فِي تَقْدِيمِهِ عَلَى مَدَى صَفَحَاتِهَا السَّابِقَةِ وَالْآخِرَةِ

١. ٢. - سَيَّاتٌ مُمَيِّزَةٌ لِلْفِعْلِ:

١. ٢. ١. - عِلَامَاتُ الْمَعْلُ:

لِجَا بَعْضِ الدَّارِسِينَ كَمَا ذَكَرْنَا فِي تَعْيِينِ مَفْهُومِ الْمَعْلُ إِلَى تَحْدِيدِ عِلَامَاتِهِ بَدَلًا مِنْ تَعْرِيفِهِ بِالْحَدِّ الْمُنْطَقِيِّ؛ هَرُونَ مَا قَدْ بَرَدَ عَلَى الْحَدِّ، إِذَا الْحَدُّ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ جَامِعًا مَانِعًا^١ بِحِلَافِ الْعَلَامَةِ، وَلَمْ يَكُنْ حَدُّ مَا ذَكَرُوهُ يَسْلَمُ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ وَرَدَ كَانَتْ الصَّرُورَةُ الْمُنْهَجِيَّةُ نَفْثِي عِنْدَ إِرَادَةِ تَعْيِينِ الْمَفَاهِيمِ النَّحْوِيَّةِ بِصُعُودِ عَامَّةِ

(١) قَالَ الْفَالَكِيُّ فِي الْحُدُودِ النَّحْوِيَّةِ (اعْلَمْ أَنَّ الْحَدَّ وَالتَّعْرِيفَ فِي عَرَفِ النَّحْوِ وَالْفَقْهِ وَالْأَصُولِيِّينَ اسْمٌ لِمَعْنَى وَاحِدَةٍ وَهُوَ مَا يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَمَّا عِدَادَ وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا مَا كَانَ جُلْمًا مَانِعًا) الْفَالَكِيُّ شَرْحَ الْحُدُودِ النَّحْوِيَّةِ ص ٤٩

لنجوء إلى العلامات بدلا من التعريف، فإن الحاجة إلى هذه الضرورة في أقسام
لكلم على وجه الخصوص أشد. وذلك لما سبقت الإشارة إليه من سعة التقسيم
الثلاثي للكلم في العربية. ثم إن في الاكتفاء بحصر العلامات سعة من جهة أنه لا
يُشترط في علامات الفعل مثلا وجود العلامة الواحدة في كل فعل، ولا وجود
العلامات جميعا في فعل واحد^١. وليست العلامة بأكثر من سمة شكلية أو دلالية
تكون في النوع ولا تكون في نوع غيره، أو تتصل به ولا تتصل بغيره.
١ أراد أنس مالك تعيين مفهوم الفعل بالعلامات لا بالحد قال في الألفية:
((بت فعلت وأنت يا أفعلي * ويون أقلن فعل يجلي)) ثم ذكر علامات كل نوع
من الأفعال الماضية والمضارعة والأمر فقال: ((. فعل مضارع يلي لم كبشم))
و((ومضي الأفعال بالتأمر * بالنون فعل الأمر إن أمر فهم))^٢ لكن هذه
لعلامات التي ذكرها أنس مالك ليست كل العلامات؛ إذ إنه لم يكن يصدد

(١) قال العكبري (وقال قوم حد الحد هو عبارة عن جملة ما فرقه التحصيل وقال
آخرون حد الحد ما طرد وانعكس، وهذا صحيح؛ لأن الحد كاشف عن حقيقة الشيء،
فاطره يثبت حقيقته أيما وجدت، وانعكسه ينفيها حيثما وجدت، وهذا هو التحقيق
بخلاف العلامة، فإن العلامة تطرد ولا تنعكس). التبيين ص ١٢٣ - ١٢٤ وقال
الفارابي (فالحد والرسم يشتركان في أنهما مركبان وأنهما يشرحان معنى الاسم، وأنهما
يعكسان في الحمل على النوع الذي هما رسمه أو حده؛ لأنهما بهما يتميز ذلك النوع عن
غيره سواء إلا أن الرسم لا يدل على جوهر الشيء ولا على الذي به قوام الشيء،
والحد مع جميع تلك الأسماء يدل على جوهر الشيء وعلى كل ما به قوام الشيء،
والنوع الواحد قد يكون له رسوم كثيرة، ولا يمكن أن يكون له حدود كثيرة، بل لكل نوع
حد واحد فقط). كتاب التوطئة (صص كتاب المنطق عند الفارابي الجزء الأول) ص ١٢
(٢) انظر ابن حنبل شرح الألفية ١ / ٢٤ فما بعدها

حصرها. وأولى من ذلك ما أورده قبله أبو البركات الأنباري إذ يقول: ((وبين ما علامات الفعل؟ قيل: علامات الفعل كثيرة. فمنها: قد والسين وسوف، نحو قد هم، وسيقوم، وسوف يقوم. ومنها: تاء الضمير وألفه وواو، نحو فمت، وقما، وقاموا، ومنها: تاء التانيث الساكنة، نحو قامت، وقعدت، ومنها: أن الحذيفة المصدرية، نحو أريد أن تفعل. ومنها: إن الحذيفة الشرطية، نحو إن تفعل أفعلي. ومنها: لم، نحو لم يفعل، وما أشبه ذلك. ومنها: التصرف، نحو فَعَلَ يَفْعُلُ، وكل الأفعال تتصرف إلا ستة أفعال وهي: نعم ويثنى وعسى وليس وفعل التعجب وحيد، وفيها كلها خلاف))^١. أما السيوطي فقد تصدى لجمع لعلامات التي وردت عند النحاة السابقين كلها على سبيل الحصر، فقال: ((جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بصح عشرة علامة، وهي: تاء الفاعل، وياؤه، وتاء التانيث الساكنة، وقد، والسين، وسوف، ولو، والنواصب، والجوزم، وأحرف المضارعة، وموما التوكيد، واتصاله بضمير الرفع البارز، ولزومه مع ياء المتكلم بوزن الوقاية، وتعمير صيغه لاختلاف الرموز))^٢. وربما يُلحظ هنا أن لسيوطي ذكر السمات الشكلية دون الدلالية؛ إذ ترك علامة فعل الأمر التي ذكرها ابن مالك، وهي دلالة بصيغته على الأمر، لكن ربما اكتفى عن ذلك بعلامة اختلاف صيغ الفعل لاختلاف الزمان

(١) الأنباري، سرار العربية ص ١١ - ١٢

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر ٣ / ١٩

وفي لعصر الحديث رافق محاولات المحدثين تقسيم الكلام تقسيماً جديداً
 ظهور علامات مميزة لكل قسم؛ لأنهم اعتمدوا في التقسيم ما يميز كل قسم عن
 غيره من حيث المنى والمعنى وعلامات الفعل عند تمام حسان هي: استقلاله
 بقبول الحزم لفظاً أو عملاً، وقبول الدخول في جدول إسنادي، وقبوله الاتصال
 بضمير لرفع المنصلي وبتواضع أخرى معينة، وتضامه مع كلمات لا تضام غيره
 كقد وسوف، وكونه على صيغة مميزة معينة، ودلالته على الحدث والزمن،
 واقتصره على أدائه وظيفة المسند في الجملة^١. ووصل بهذه العلامات فاصل
 لساقى إلى خمسة عشر علامة، حيث أضاف علامات سلبية، أي: عدم قبول
 الفعل فـ، فأضاف: عدم قبوله الحر، والتثنية والجمع، وحرف التعريف، والبناء،
 ولتنوين، والإضمار أو عود الصمير إليه، والإضافة، والإتلاف مع مثله لتكوين
 جملة^٢.

١. ٢. ٢ - موازنات بين الفعل والاسم:

١. ٢. ٢ - الثقل والخفة:

يرى النحاة أن الست الرئيس لمنع الصرف في الأسماء المموعة من الصرف
 هو شبهها بالفعل^٣. لكن هذه المشابة التي تخرج الاسم عما هو أصل فيه وهو

(١) تمام حسن. اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٦ - ١٠٨

(٢) فاصل الساقى. أقسام الكلام العربي ص ٢٤١ - ٢٤٢

(٣) انظر المبرد - المقتضب ٣ / ٢٠٩، وللوراق حل النحو ص ٤٥٦

التنوين، وبه يكون متمكناً أمكن، إلى حيز ما لا يتون ويغد غير أمكن وإن كان متمكناً في الأصل، تكمن في الثقل في مقابل الخفة في المتمكن الأمكن الذي لا يشبه الفعل. يقول الزجاج: ((التنوين علامة لأمكن الأشياء عندهم وقد يكون متمكناً لا تنوين فيه فيترك التنوين في المتمكن الذي هو ثقيل عندهم، وذلك كـ ما لا يصرف غير منون))^١. وكلام السحاة هذا في الربط بين عدم التنوين وسمة الثقل الثابتة في الفعل التي تنتقل إلى الاسم، قد بدأه سيويه بقوله: ((واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد ثقلًا، فمن ثم لم يلحقها تنوين))^٢ وقال: ((واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجري لفظه مجرى ما يستقيمون ومنعوه ما يكون لما يستجفون))^٣. وعلى هذا جرى عادة السحاة بعده

قد يتصح المراد من قولهم. إن هذا اللفظ أثقل من ذلك، إذا كانت المقدرة في الثقل والخفة بين لفظ مفرد معين والعاظ أخرى أخص أو أثقل منه في النطق، وبالنظر إلى عدد الحروف وإما بالنظر إلى قوة الحرف ولينه، وإما بالنظر إلى مخرج الأصوات، وما إلى ذلك. لكننا لا نعلم على وجه الدقة ما معنى الثقل والخفة في نوع بأكمله. أي الدلالة والمصمون يكمن الثقل أم في اللفظ والصورة؟

(١) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣ - ٤

(٢) سيويه الكتب ١ / ٢٠

(٣) المصدر السابق ١ / ٢١

ومع أن الأولاتل جروا في الغالب على ذكر الثقل في الفعل، مسلّمين بأنه من سببه الكثرة، ظهر في بعض العصور المتأخرة من تصدّي الردّ على النحاة القائلين بثقل في الفعل، ويخجل الثقل سمّة انتقلت من الفعل إلى الاسم فمعتته الصرف قد استهين. ((هون فالوا- الفعل أثقل من الاسم، والعجمي أثقل من العربي، والمؤنث أثقل من المذكر، والجمع أثقل من الواحد، فإذا اجتمع في الاسم من هذه ثقلان مُبِعَ ما مُبِعَ الفعل من الخفض والتسوين، فالثقل هي العلة، وهو قول ما مهم ورعيتهم أبي بشر رحمه الله. فيقال لهم: أثقل جِسِّي هو أم ثقل عقلي؟ فإن أردتم ثقلًا يُدرك بالحس، إما بحاسة اللسان أو بحاسة السمع، فلا شك أن فرزدقًا وشمر دلاً ومُسحِكًا وحلكوكًا واشهيبًا أثقل على الحاستين من زيب وسعد وحسنة. وإن عنيتم ثقلًا عقليًا يُدرك بالقلب ويوجد في النفس فلا شك أن قولك: هم غمّ وسخطٌ وبلاءٌ وجدامٌ وبرصٌ، أثقل على النفس أن تسمعه من حسنة وكحلّاء، وألمى وألمس، ونغرّ أنسب، ومقلة نجلاء، وشجرة فسواء، وروضة غناء. فهذا الثقل منصرف، وهذا الخفيف غير منصرف))^١. وقال: ((ومن اتحكم قولهم: إنه لما أشبه الفعل مُبِعَ الخفض والتسوين فيقال لهم: هلا مُبِعَ غير الخفض والتسوين مما هو ممنوع في الأفعال، كالتشبيه والجمع والتعريف والإضافة وغير ذلك مما هو ممنوع في الأفعال؟))^٢. وقال أيضًا: ((قد نجد الاسم

(١) السهيلي. لمالي السهيلي ص ٢٢ - ٢٣

(٢) المصدر السابق ص ٢٣ - ٢٤

مصارعاً للفعل لفظاً ومعنى وعملاً ورتبة وهو مع ذلك يدخله الخفص والتنوين،
كصارت وبحره؛ فإن فيه لفظ الفعل ومعناه ويعمل عمله وهو تالٍ للاسم
ووصف له^(١).

أنكر السهيلي^(٢) - كما اتضح - جعل المشابهة بين الفعل والاسم عبئاً لمع
الصرف في المنوع، فأنكر سمة الثقل في الفعل في مقابل الخفة في الأسماء؛ ربما
ليقيم هو وغيره لمع الصرف أسباباً أخرى^(٣). لكن يبدو أن بعض النحاة ينظر إلى
أنواع معينة من الألفاظ بوصفها أثقل من أخرى بقطع النظر عن قضية منع
الصرف هذه يرى النحاة أن الجمع في الأسماء أثقل من المفرد^(٤). وقد يكون مراد
ذلك إلى ما يجعله اللفظ من معنى، فالكثير أثقل من الواحد، وكأنه مركب من
آحاد. وكذا عدوا المعرفة أثقل من البكرة، والصفة أثقل من الاسم الخالي من
الوصفية^(٥). فيكون معيار الثقل إذاً إما باعتبار الدلالة وإما باعتبار ما يتضمنه
اللفظ من أمور قد تفرقه من المركب. ولعل الشعور بهذا الأمر في الفعل يشجى عند

(١) المصدر السابق ص ٢٠.

(٢) جعل السهيلي التنوين علامة لانفصال اللفظ عما بعده لا غير انظر أمالي السهيلي
ص ٢٤ - ٢٩، ونتائج الفكر في النحو له أيضاً ص ٨٧ وانظر في آراء المحدثين في
أسباب منع الصرف خلافاً للعلل المعروفة في التراث النحوي أحمد كشك اللغة والكلام
ص ٥٠، وإبراهيم مصطفى إحياء النحو ص ١٧٩ فما بعدها
(٣) انظر الرمي شرح الشافية ٢ / ٩٠.

(٤) انظر السيوطي الأتجاه والتظفر ١ / ١٣٥.

شحنة الدين عروا ثقله إلى تضمينه حدثاً ورمناً وتطلعه الفاعل والمفعيل في مقابل
 لاسم له لا يتضمن إلا الدلالة على مستأه. وقد نص العكبري على هذا المعنى،
 لكان جعل ذلك أمراً يخص الفعل من جهة معناه لا من جهة لفظه، إذ يقول: ((في
 كنهات ما هو حميف وما هو ثقيل والخفة والثقل يُعرفان من طريق المعنى لا
 من طريق اللفظ. وخفيف ما قلّت مدلولاته ولوازمه والثقل ما كثر ذلك فيه؛
 فحمة لاسم أنه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق معناه.. ومعنى
 يُقل لبعض أن مدلولاته ولوازمه كثيرة؛ فمدلولاته الحدث والزمان، ولوازمه
 لفعل والمفعول والتصرف وغير ذلك))^١

أم أبو القاسم الزجاجي فكان أكثر الحاة الأوائل استقصاء لمعنى ثقل
 الفعل في مقابل خفة الاسم كما رآها المتقدمون؛ إذ يورد وجهات نظر متعددة
 مختلفة في معنى الثقل عندهم. يقول: ((قال البصريون. الفعل أثقل من الاسم؛
 لأن الأسماء هي الأولى^٢ وهي أشد تمكناً من الأفعال؛ لأن الأسماء يستغني بعضها
 ببعض عن الأفعال، كقولك "الله ربنا، ومحمد نبينا، وزيد أخوك، والفعل لا
 يستغني عن الاسم ولا يوجد إلا به^٣. وكشف بعضهم عن هذا المسمى أبين من
 هذا مقال. وجه ثقل الفعل وخفة الاسم أن الاسم إذا ذكر فقد دلّ على مسمى

(١) العكبري: التبيين من ١٧٣ - ١٧٤

(٢) نظر ما سيقى في معنى الأوليّة في الفقرة التالية (رقم ١. ٢. ٣)

(٣) انظر ما سيقى في تحليل الجملة الخالية من الفعل في الفقرة رقم (١. ٣)

نحو: نحو رجل وهرس، ولا يطول فكر السامع فيه. والفعل إذا ذكر لم يكرر^١ من لفكر في فاعله؛ لأنه لا يفتك منه ويستحيل وجوده من غير فاعل^٢ قالوا: ولذئذ صارت التكرات من الأسماء أخف من المعارف.. وقال احرون: إسحق الاسم لأنه لا يدل إلا على المسمى الذي نحوه. وثقل الفعل لدلالته على: الفاعل والمفعول والمفعولين والثلاثة والمصدر والظرفين من الرماد ولمكن والحال وما أشبه ذلك وقال الكسائي والقراء وهشام: الاسم أخف من لفعل؛ لأن الاسم يستتر في الفعل والفعل لا يستتر في الاسم. وكان ثعلب يقول: لأسماء أخف من الأفعال؛ لأن الأسماء جوامد لا تتصرف والأفعال تتصرف، فهي أثقل منها^٣. فواضح هنا أن سمة الثقل في الفعل مجمع عليها، تختلف في تعليلها، بين ناظر إلى الفعل من جهة لفظه، وناظر إليه من جهة تركيبه، وناظر إليه من جهة دلالاته. ولكن لعل ما يجمع بينها كلها أن الفعل أيا ما كانت زاوية النظر إليه يتضمن في اللفظ وفي المعنى ما لا يتضمنه غيره

١. ٢. ٢. ٢ - التقديم والتأخر (الشرف والضمعة):

ذكر علماء العربية في مؤلفاتهم أوصافاً وصفوا بها الألفاظ تجعل بعضها أعز وأشرف من بعضها الآخر. رفعوا "الإعراب" مثلاً في المرتلة عن "النساء"، فوسموا الإعراب بالشرف والنساء بالضمعة. قال ابن جني في إعراب الفعل

(١) انظر ما يأتي في تضمن الفعل فاعله بالضرورة هي الفقرة رقم (٣)

(٢) الزجاجي الإيضاح في علل النحو ص ١٠٠ - ١٠١

لمصدرع ((وأما المصارع فلأنه لما أهيب به ورُقع عن ضعة البناء إلى شرف
 لإعراب لم يروا أن يتراجعوا به إليه وقد انصرفوا به عنه؛ لتلا يكون ذلك
 بقص))^١. ووصلوا أيضًا بين أنواع الإعراب وحركاته، فجعلوا الرفع أشرف
 لأنواع والصحة أشرف الحركات^٢. وعلى النهج نفسه وصموا الاسم بالشرف،
 وجعلوا هذه السمة علة للتعبير به دون غيره في بعض السياقات.
 غير أن الملاحظ أن بعض الذين وصموا الاسم بالشرف وصموا المفعّل أيضًا
 بالتقدم، فكان الاسم هو المتأخر. قال ابن هشام في تعليل العرق بين قولين في
 تركيب "حبذا" من حبّ وذا: ((وقيل: رُكِّبَا وغلبيت المعلية؛ لتقدم الفعل، فصار
 لجميع فعلا وما بعده فاعل. وقيل: رُكِّبَا وغلست الاسم؛ لشرف الاسم، فصار
 لجميع اسمًا))^٣. ومع أن عبارة ابن هشام تخمل أن يكون المراد بالتقدم هنا تقدم
 الفعل "حب" على الاسم "ذا" في هذا التركيب المخصوص^٤، نص آخرون غيره
 في عبارة لا تخمل التأويل على تقدم المفعّل على الاسم في العموم. ذكر ابن
 لقوطية أن الأفعال أقدم من الأسماء ((بالزمان، وإن كانت الأسماء أقدم بالترتيب

(١) ابن جنّي: الخصائص ٢ / ٨٢.

(٢) انظر يوسف بن عترة كتاب الحلية ٢ / ٤٦، وانظر تطويق المحقق رقم ٤ في
 الصفحة نفسها، حيث لورد نصًا لابن بلشاذ في تطويل كون المبتدأ مرفوعًا وكونه قد
 أعطي أشرف الحركات.

(٣) ابن هشام: أوضح المسالك ٢ / ٢٨٤.

(٤) ومباني أيضًا فيما يلي تأويل آخر للمعنى تقدم الفعل في عبارة ابن هشام.

في قول الكوفيين))^١.

وهناك من ذهب إلى تقدم الاسم عن الفعل وتقدم الفعل عن الحرف. وقد نسب بعضهم إلى البصريين والكوفيين الاتفاق على ذلك، قال الزجاجي ((فإن البصريين والكوفيين: الأسماء قبل الأفعال، والحروف تابعة للأسماء. ودلت أن الأفعال أحداث الأسماء، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء. . والاسم قبل الفعل، لأن الفعل منه، والفاعل سابق لفعله. وأما الحروف فإنها تدخل على الأسماء والأفعال لمعان تحدث فيها وإعراب تؤثره، وقد دلت على أن الأسماء سابقة للإعراب والإعراب داخل عليها، والحروف عوامل في الأسماء والأفعال مؤثرة فيها المعاني والإعراب؛ فقد وجب أن تكون بعدها))^٢. ويذكر الأبياري أن السبب الذي لأجله ((قدّم الاسم على الفعل لأنه الأصل، ويستعني بنفسه عن الفعل نحو زيد قائم))^٣ وسبب آخرون إلى السحابة الكوفيين القول بتقدم الأفعال على الأسماء، وإلى البصريين عكسه^٤. أما أبو علي الشلوين فيرى أن مسألة تقديم أحد أقسام الكلام عن غيره إنما ترجع إلى الأصلية والمرعية؛ فالاسم عنه أصل

(١) ابن القوطية كتاب الأفعال ص ١ ويمكن إرجاع الاعتقاد في الثقافة الإسلامية بتقدم الفعل على الاسم في الزمان إلى شيوع الاعتقاد بأن كلمة "اقرأ"، وهي فعل، أول ما يروى من السماء وهو تلويح لا يبتعد كثيراً عن تفويل شرف الاسم من وجهة دينية كما سيأتي (٢) الزجاجي الإيضاح ص ٨٢.

(٣) الانباري إعرار العربية ص ١٧.

(٤) انظر ابن القوطية كتاب الأفعال ص ١

و بعض الحروف فرعان، وجعل التووين في الاسم علامة تدل على ذلك^١ ويورد
 سحي تأكيد النحاة أن الاسم قبل الفعل، لكنه يتقل عن أبي علي أن معنى ذلك
 هو أن ((الاسم أقوى في النفس وأسبق في الاعتقاد من الفعل، لا في الرمان))^٢
 بتصوت، يحمل ما قاله النحاة كما هو واضح في تفسير علة تباين الألفاظ في
 المسئلة، فتدور يظن أن الأولية مبنية على أسس نحوية تركيبية، كأن يظن إلى سوع
 للفظ من زاوية عدم الاستعناء عنه في الجملة، أو أنه عريق في استحقاق الإعراب
 ولتمكن، وتارة تبدو كأنها مسببة على ما يمكن أن يحدث معناه في الوجود سابقاً
 للأحر، وتارة على ما هو أقوى في النفس وأسبق في الاعتقاد. وإذا تأملنا ما يقوله
 المنطقيون في مسألة التقدم والتأخر عمومًا ألفيهاهم يكادون يطرون إلى هذه
 لمسألة من جهة وجود الأشياء إما حقيقة وإما في التصور الذهني لها. سمي
 لرزي مثلاً تقدم مفهوم "التصور" على مفهوم "التصديق" بـ "التقدم الطبيعي"،
 وفسره بقوله. ((التقدم الطبيعي هو أن يكون المتقدم محتاجاً إليه للمتأخر ولا
 يكون عتة تامة له، كتقدم الواحد على الاثنين؛ فإن الواحد محتاج إليه للاثنين
 وليس بعنة تامة له، إذ لا يلزم في الاثنين))^٣. وذكر المارابي أن ((المتقدم والمتأخر

(١) سطر الشلوبيس التوطئة ص ١١٨، وانظر أيضاً السيوطي الأشياء والنظائر^١

١٣١

(٢) ابن جني: الحاصل ص ٢ / ٣٠

(٣) خضر الرازي شرح الغرة في المنطق ص ٤٠

بقالان على أنحاء كثيرة فإن الأقدم منه ما يمال في المعرفة، ومنه ما يقال في الوجود وكل واحد من هذين إما بالزمان وإما بالطعم^١. وقال أيضاً ((يقال إن شيئاً يتقدم شيئاً آخر على حمسة أنحاء: إما بالزمان وإما بالطعم وإما بالمرسة وإما بالفصل والشرف والكمال وإما بأنه سبب وجود الشيء))^٢

ومع أن عبارات المطلقين المستشهد بها هنا لا تحضر في التقدم والتأخر على الاسم والعمل بصورة محددة، بل هو أمر عام يشمل الأشياء والمعاني دون تخصيص، يمكن أن حاولنا تطبيقه على الاسم والفعل أن نقول: إنَّ لاسم من هذه الواجهة أيضاً ربما كان أولى من الفعل بالتقدم، كما هو عند أكثر النحاة، بخلاف ما ذكره ابن هشام مثلاً من "شرف" الاسم و"تقدم" الفعل. أما شرف لاسم الوارد في عبارة ابن هشام فيمكن تخمين معناه بالقول: إنَّ من الأسماء أسماء الله الحسنى، وأسماء الأنبياء والملائكة، أو أن ذلك ربما يعود من بعض الوجوه إلى ما يستشف من ظاهر الدلالة في قول الله تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾^٣، وكذا قلنا: إن الاسم مشتق من السمو وهو العلو^٤. ولكن ما قد يبدو أقل وضوحاً

(١) الفارابي كتاب البرهان (ضمن كتاب المنطق عند الفارابي) ص ٢٩

(٢) الفارابي الفصول الخمسة (ضمن كتاب المنطق عند الفارابي الجزء الأول) ص ٦٦

(٣) من الآية ٣١ من سورة النقرة.

(٤) قال ابن فارس في الصلحي ص ١٠٠. (سمعت أبا الحسين أحمد بن علي الأحول يقول سمعت أبا الحسين عبد الله بن سفيان النحوي للحرار يقول سمعت أبا العباس

بها هو معنى "تقدم الفعل"، إلا إذا استتجنا أنه يرى تقدم الفعل على الاسم في الجملة، وأن الجملة في العربية ينبغي أن تبدأ بالفعل لا بالاسم، وهو ما سيأتي تفصيله في مقرة تالية. ولعل ما يقوي هذه النظرة ويجعل لها بعض الوجاهة أن حُكم ابن هشام هذا جاء في سياق تأويل بعضهم لتركيب "حذا ريد" وما يشبهه على أن الجملة فعلية، في مقابل من جعلها اسمية وحذا بكاملها مسداً وبنأمل في قسمة الألفاظ عند المنطقيين، وفي تسميتهم كل قسم منها، نجد أن بعض عندهم أهم الأقسام، ويكاد يكون محور الجمل الرئيس، وهو الذي يصمي المعاني على العبارات بل لقد سمّوا الفعل بـ "الكلمة"، ويجمعونه على "كلم"، إذ للألفاظ عندهم تنقسم إلى كلمة، واسم، وأداة^١، وهي تسمية دالة تعبر عن الأهمية الخاصة التي يحظى بها الفعل في التركيب. ولعل من بين ما يجعل لفعل أهمية خاصة أنه يتضمن في داخله أموراً متعددة. سيأتي بيانها، في حين أن لأسماء إنما تشير في الغالب إلى مسمياتها وحسب. ثم إن الأفعال هي الكلمات التي تدل على حركة الأسماء وأحداثها، والمسميات إن كانت بلا أفعال وبلا حركات فهي أشبه بالموات والأسماء على الأشهر عرقية الدلالة ليس بينها وبين

محمد بن يزيد المبرّد يقول الاسم مشتق من "سما" إذا علا قال وكل بنو العباس ربما احتصني بكثير من علمه فلا يشركني فيه غيري)
 (١) ينظر مثلاً الفارابي الألفاظ المستعملة في المنطق ص ٤١، حصر الرازي شرح
 البصرة في المنطق ص ٢٧، الأيجي الصوري شرح البصرة في المنطق ص ١٢١ - ١٢٢

مسمياتها مناسبة طبيعية^١؛ إذ لا يشير الاسم في الأغلب الأعم إلى ما يوصح
لنسمى أو بطابقه في الصورة أو المعنى، أما الفعل فقالوا: سُمِّيَ المَعْلُ فعلاً ((لأنه
يبدل على الفعل الحقيقي ألا ترى أنك إذا قلت: ضَرَبْتُ، دَلَّ على نفس الضرب
الذي هو المَعْلُ في الحقيقة))^٢. هل يمكن إذن أن تُعَدَّ أهمية اللفظ في التركيب
معيّاراً للتقدم، فيحل هذا المعيار محل المعايير المشار إليها فيما سبق عند الحياة
والمطقيين؟ ثم إذا نظرنا إلى خاصية الثقل المتحدث عنها فيما سبق بوصفها سمة
إيجابية لا سلبية؛ لأنها تنم عن ثراء بما يتضمنه المَعْلُ ويتطلبه، ألا يعد ذلك كنه
مُسَوِّعاً للنظر إلى المَعْلُ بوصفه متقدماً في المرتبة والمسزلة (الشرف) من ناحية
لغوية صرفة، لا من جهة منطقية صورية أو اعتقادية؟

على أن هناك جانباً آخر يمكن أن يؤخذ في الحسبان في مسألة التقدم
والتأخر من الناحية الوجودية هو جانب الاشتقاق، أي: أنه إذا تبث أن أحد
الوحد (الاسم والفعل) مشتق من الآخر فإن المشتق منه يُعَدُّ بالضرورة سابقاً في
الوجود المشتق^٣ لقد دار جدل في التراث النحوي ترويه لنا كتب الخلاف بين
المذاهب في القول بأصل الاشتقاق، وفي ذلك أقوال عدة أشهرها قولان، أحدهم

(١) هناك رأي آخر ينسب إلى عبد بن سليمان الصيمري يرى أن بين الأسماء
ومسمياتها مناسبة طبيعية. انظر السيوطي. المرهر ١ / ٤٧

(٢) الأبياري. أسرار العربية ص ١١

(٣) طالع قول ابن جني في الخصائص ٢ / ٣٦ (ورقة المشتق منه أن يكون أصبق من
المشتق نفسه)

يُعَدُّ المصدر أصل المشتقات، والآخر يجعل الفعل هو الأصل^١. غير أنه يمكن
نظر أنص إلى الخلاف في أصل الاشتقاق من جهتين، إحداهما: أن المذهبين
(لقائل بأصلية المصدر والقائل بأصلية الفعل) كليهما يثبتان للفعل التقدم عن
الاسم لئلا يحدث فيه؛ لما سيأتي من أن المصدر فعل، بل هو الفعل الحقيقي
والحدث من حيث المسمى. على أن عبد الله أمين ينكر المذهبين معاً ويقرر ((أن
لفعل مقدم على المصدر وعلى جميع المشتقات في النشأة، وأن هذه المشتقات جميعاً
ومعها المصدر مشتقة من الفعل بعد اشتقاق الفعل من أصل المشتقات وهي أسماء
لمعني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات))^٢. وستأتي الإشارة إلى هذا
المذهب لاحقاً. أما الجهة الأخرى فهي: أن الفعل والاسم قد يتداخلان في إعادة
معنى معين في الاستعمال إلى حد أنه لا يُعلم حيثما ما الذي اشتق من الآخر، ولا
يمكن الخزم بأسبعية واحد معين منهما على الآخر^٣. ولعل من أمثلة هذا التداخل
والغموض ما قيل مثلاً في اشتقاق العسم من العيمة، بحيث يمكن أن نقول في
الوقت نفسه: إن العيمة هي التي ربما اشتقت من العسم. وسيتبين في فقرة تالية
أمر لتداخل بين الأفعال وأسماء الأعيان التي لا تدل على حدث

(١) انظر الأبياري الإصناف ١ / ٢٣٥

(٢) عبد الله أمين: الاشتقاق ص ١٤

(٣) انظر نواد قرري: الاشتقاق ص ٦٧

١. ٢. ٢ - التجدد والثبوت:

يكاد البلاغيون والنحاة يجمعون على أن الفعل يدل على التجدد، في حين يدل الاسم على الثبوت. يقول عبد القاهر: ((موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى بشيء من غير أن يقتضي تجدد شيءًا بعد شيء. وأما الفعل فهو موضوعه على أنه يقتضي تجديد المعنى المثبت به شيئًا بعد شيء. فإذا قلت: زيد مطلق، فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن يجعله يتجدد ويحدث منه شيئًا فشيئًا، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل، وعمره قصير فكما لا تقصد ههنا إلى أن تجسر لطول أو القصر يتجدد ويحدث، بل توجهها وتثبتها فقط وتقصي بوجودهم على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: زيد مطلق، لأكثر من إثباته لزيد. وأما الفعل فإنه يُقصد فيه إلى ذلك؛ فإذا قلت: زيد هاهو ذا يطلق، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءًا فجزءًا، وجعلته يزاوله ويزجي))^١

وقد خرَّج البيانون بعض آي القرآن الكريم على هذه القاعدة، ودلوا على الفرق بين معني شيء يُعبر عنه مرة بالاسم وأخرى بالفعل. قال الرمخشري في تأويل قول الله تعالى ﴿مراء عليكم أدعوتهم أم أنتم صامتون﴾^٢: ((إن قلت: هلا قيل: أم صمتتم؟ ولم وضعت الجملة الاسمية موضع الفعلية؟ قلت: لأهم كنوا إذا حرمهم أمر دعوا الله دون أصنامهم، فكانت حافهم المستمرة أن يكونوا

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ص ١٧٤

(٢) سورة الأعراف الآية ١٩٣

صمتهم عن دعوتهم. فقيل: إذ دعوتهم لم تفرق الحال بين إحدائكم دعاءهم وبين ما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم^١. وقال تعالى «أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن»^٢. فقال الزمخشري في تأويل الإتيان بالاسم أولا ثم بالمعنى بعده: ((الأصل في الطيران هو صف الأجنحة؛ لأن الطيران في الهواء كالمساحة في الماء والأصل في المساحة مد الأطراف وبسطها، وأما القص فطاري على البسط للاستظهار به على التحرك، فجاء بها هو طاري غير أصل بلفظ الفعل على معنى أنه صافات ويكون منهم القبض نارة بعد نارة كما يكون من السابح))^٣.

يؤوّل بعضهم هذا الفرق الدلالي بين الفعل والاسم بأن سبب دلالة الفعل على التجدد في مقابل دلالة الاسم على الثبوت هو تضمن الفعل الزمن بخلاف لاسم^٤، والزمن بطبيعته متجدد ينتقل من حال إلى حال، فاكتسب الفعل بها فيه من تضمن الزمن هذه السمة ولهذا قارن المخبر الرازي معتمداً على عبد القاهر

(١) الزمخشري: الكشاف ١٣٨ / ٢

(٢) سورة الملك الآية ١٩

(٣) الزمخشري: الكشاف ١٣٨ / ٢ وانظر أيضاً تحليل عبد القاهر الجبلية في قول الله تعالى (وكلهم بأسط نراعيه بالقصيد) وقوله (هل من خلق غير الله يروكم من السماء والأرض) وبعض النماذج الشعرية في دلائل الإعجاز ص ١٧٥ فما بعدها

(٤) انظر فاضل المصراحي: معاني الأنبياء في العربية ص ٩

الحرجاني^١ بين مجيء الاسم "باسط" في قول الله تعالى ﴿وكلهم باسط ذراعيه ممدودين﴾^٢ الدال على إثبات البسط للكلب فقط، ومجيء الفعل "يرزقكم" في قوله تعالى ﴿هل من خالق يرزقكم من السماء﴾^٣ منبها على أن ((المقصود تيممه لا يحصل بمجرد كونه معطيا للرزق، بل بكونه معطيا للرزق في كل حين وأوان))^٤

١. ٢. ٢. ٤ - التنكير والتعريف.

كان يسمى ألا يوصف الفعل بتعريف ولا تنكير، لأن هاتين السمتين من سمات الأسماء، وبها يفرق بين الاسم والوعين الآخرين (الفعل والحرف). غير أن علماء العربية الأوائل أثبتوا للفعل سمة التنكير، وللإسم السمتين معاً، أي: التنكير في سياق والتعريف في سياق آخر.

تواتر عند النحاة وصف الفعل بالتنكير في مقابل التعريف، وبوا على هذه السمة تعليل بعض الظواهر النحوية من ذلك ما علل به ابن هشام قياساً على المصدر إذا كان موزناً قال: ((وإنما كان عمل الموزن أقيس لأنه يشبه الفعل بكونه نكرة))^٥

(١) انظر عبد القاهر الجرجاني دلائل الإعجاز ص ١٢٥ فما بعدها

(٢) سورة الكهف الآية ١٨

(٣) سورة فلطر الآية ٢

(٤) الرازي فريضة الإيجاز ص ١٠٧

(٥) ابن هشام شرح شذور الذهب ص ٢٨٢

يؤكد ابنُ حنِي كَعْبَرَة تَكْزِيرُ المَعْل، بل لقد وصفَ الفَعْلُ بأنه مَوْغِلٌ في
 كَبِيرٌ^(١) و لدليل على أنه نَكْرَة أنه ((يجري وصفًا على النكرة وذلك نحو: مرت
 برحل يقرء، فهذا كقولك: قارئ، ولو كان معروفه لاستحال جربه وصفًا على
 نكرة))^(٢) ولعل دليله هذا، وهو كون الفعل إن نلا نكرة أعربت حملته نعتًا، وإن
 نلا معرفة أعربت حالًا، هو السبب في قول النحاة بتكثير الفعل؛ لأن الوصف إذا
 جاء كذلك أعرب الإعراب نفسه، والوصف اسمٌ من الناحية التركيبية فعلى من
 ناحية الدلالة كما سيأتي. لكن ذلك لا يسوّغ أن يوصف الفعل بالتكثير؛ إذ إن ما
 يعرب نعتًا أو حالًا هو الجملة، سواء أكانت اسمية أم فعلية، لا الفعل ولهذا لا
 أرى صحة الاستناد إلى ذلك في وسم الفعل بشيء ليس من شأنه أصلاً كالتعريف
 أو التكثير، والتذكير أو التأنيث، والافراد أو التثنية أو الجمع، مع أنه قد ورد عن
 الأقدمين ما يشعر بأن الفعل ربما يتصف بالتذكير أو التأنيث وبالافراد والتثنية
 وجمع. غير أنهم يعنون في العالب - مع السامع في العارة - ما يتصل بالفعل من
 ضمائر أو الحروف الدالة على نوع الماعل وعدده. وذلك يختلف بالضرورة من
 كلامهم عن سمة التكثير التي ربما ألصقوها بالفعل على النحو الموصوف فيها

(١) انظر ابن حنِي. الحاصل ١٠٤ / ١

(٢) ابن حنِي. الحاصل ٢٢٤ / ٣

سبق^١

أما السبب في تكرير الفعل والامتناع عن تعريفه عند ابن جني فهو ((أنه به
المرص فيه إعادته، فلا بد من أن يكون منكوراً لا يسوع تعريفه، لأنه لو كان
معرفة لما كان مستغنياً، لأن المعروف قد غني بتعريفه عن احتلاله ليماد من جملة
كلام. ولذلك قال أصحابنا: اعلم أن حكم الجزء المستعاد من الجملة أن يكون
منكوراً والمفاد هو الفعل لا الفاعل. ولذلك لو أخبرنا بما لا شك فيه لعجب منه
وهو من قوله، فلما كان كذلك لم يميز تعريف ما وضعه على التكرير))^٢. وابن
جني يشير بهذا إلى الإفادة بالفعل في الجملة بكونه مستغنياً، ولا يفاد إلا به هو نكرة
غير معروف. ومستناول الفقرة التالية الفعل مستغنياً.

١. ٣- الفعل مستغنياً:

قسم النحاة الأوتل الجملة في العربية إلى قسمين: اسمية كريد قائم، وفعلية
كقدم زيد، وعدّها ابن هشام ثلاثة بإضافة الطرية، وهي المصدرة بظرف أو مجرور
كـ "أعندك زيد" و"أفي الدار زيد" وأكر على الرمحشري جعلها أربعة بإضافة
الشرطية؛ وذلك لأنه يرى أن الشرطية من قبيل الفعلية^٣. وقال ابن يعيش في

(١) ومع ذلك وجدت بعض الإشارات إلى أن الفعل أقرب إلى التذكير منه إلى التأنيث،
لدلالته على المصدر، والمصدر جنس، والجنس مذكر. انظر ابن جني سر صناعة
الإعراب ١ / ٢٢٣ - ٢٢٤، والخصائص ٣ / ٢٤٧

(٢) ابن جني. الخصائص ٣ / ٢٢٤

(٣) انظر ابن هشام مغني اللبيب ص ٤٩٢

شرح كلام المرعشي: ((واعلم أنه قسّم الجملة إلى أربعة أقسام. فعلية واسمية وشرطية وطفوية. وهذه قسمة أبي علي، وهي في الحقيقة صريخة: فعلية واسمية لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجراء مع وفاعل. والطرف في الحقيقة للخبر الذي هو "استمر" وهو فعل وفاعل))^١

ومع أن بعض الباحثين المحدثين قد وصل بأنواع الجمل إلى عدد كبير يتجاوز الأربعة التي ذكرها القدماء^٢، يجعل بعضهم الجملة في العربية جملة واحدة لا غير هي الجملة الفعلية، ويصنّفون العربية على أساس أنها من ذوات التركيب النفعي الذي يكون ترتيب الجملة فيها مبتدئاً بالفعل ثم الفاعل (ف فاعل)^٣.

والجمل الاسمية من مثل "زيد قام" فاعلها مقدّم وإن سُمّي مبتدأ، والأصل: "قام زيد" فإن كان الخبر وصفاً كـ "زيد قائم" فهو بمثابة الفعل إذ الوصف في معنى لفعل كما هو معلوم. ولا يكون الخبر في حقيقة الأمر إلا كذلك؛ لأن الخبر الذي يبدو في ظاهره غير وصف نحو "خالد صاحبي" و"محمد رسول الله" لا يكون خبراً إلا بما فيه من الوصفية كالصحة في المثال الأول والرسالة في الثاني^٤ على أن

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١ / ٨٨.

(٢) انظر عبد الحميد السعيد دراسات في اللسانيات العربية ص ٦١ وما بعدها، محمد عبدة الجملة العربية ص ١٣٦ وما بعدها.

(٣) انظر مثلاً ميثاق ركزياً: الأسس التوليدية والنحوية ص ٢٥ فما بعدها، و عبد الحميد السعيد دراسات في اللسانيات العربية ص ٨٤.

(٤) يقول الأبياري في معرض سرده احتجاج الكوفيين لقضن الخبر صميحاً وابن كس اسماً غير صفة (لأنه في معنى ما هو صفة ألا ترى أن قولك زيد أخوك، في معنى.

القاسمي المهرري - وهو من الدين دافعوا عن هذه الوجهة - يفترض في هذه الحال
رابطاً فعلياً مقدراً هو "كان"^١.

فعل هذا يكون التركيب الرئيس في العربية هو الجملة الفعلية، أم الاسمية
فربما عمولة عن العملية بتقديم الفاعل في المعنى على الفعل ولعل مما يؤكد هذا
الاتجاه ما ورد في التراث البلاغي العربي من أن تقديم المسند إليه على الخبر المعلي
بمعيد التوكيد وتقوية الحكم. فكان الأصل تقديم الفعل على المسند إليه، ويُعدّل إلى
تأخيرهِ وتقديم الاسم عنه لأداء عرض بلاغي معين هو التوكيد^٢ الفعل إذا - بدء
على هذا التحليل - هو ركن الإسناد الرئيس، أو بتعبير محمد إبراهيم البنا ((مبمع
الإسناد في التركيب))^٣؛ لأنه من جهة أحد ركني الجملة (المسند والمسند إليه)
بوصفه مسنداً، لكنه من جهة أخرى لا إسناد للاسم المرافق له إلا به، إذ لا جملة
بالاسم دون الفعل أو شبهه، في حين أن الفعل يأتي مفرداً ويكون جملة في الوقت

ريد لريبيك، وعمرو غلامك في معنى عمرو خادمك) الأنباري الإنصاف ١ / ٥٦
وخرج ابن جني تعلق الطرف في قول الشاعر (هما أحوا هي الحرب من لا أحاله * إذا
خاف يوماً نبوة فدعاهما) فقال (تعلق الطرف بما في "أحوا" من معنى الفعل لأن
معناه هما يبصرانه ويعاونانه) الخصائص ٢ / ٤٠٥

(١) انظر تفصيل هذا الاتجاه في عدد للقادر القاسمي اللسانيات واللغة العربية ص ١٠٥
فما بعدها

(٢) انظر في افادة التوكيد وتقوية الحكم بالعدول إلى الجملة الاسمية عبد القاهر
الجرجاني دلائل الإعجاز ص ١٢٨ وما بعدها، ومحمد بن علي الجرجاني الإشارات
والتنبيهات ص ٢٠ وما بعدها، ومحمد أبو موسى، خصائص التركيب ص ١٢٠

(٣) محمد البنا الإعراب ص ٦١

نفسه؛ لأنه يتضمن بالضرورة ضمير الاسم كما سيأتي. ويبدو في هذه الواجهة ما ياقص بعض ما قرره المتعاء من أحكام، كالقول بإمكان أن يُستغنى عن الفعل في حمله في مقابل عدم إمكان الاستغناء عن الاسم فيها، وكالقول بأولية الاسم من هذه الافة كما تقدم.

٢- الفعل ودلالة الصيغة:

ينمير لفعل عن فصيحه (الاسم والحرف) بأن له صيغاً ثابتة نسبياً وللمحركات في هذا النوع من الكلام أوصاف ثابتة ودلالات واضحة، ولهذا تميز عن الاسم بطراد قواعد التصريف وثباتها. وسنفق قليلا عند صيغة الفعل وحركات حروفه، وكيف كان الفعل كلمة منضطة أمكن بسبب هذا الانضباط معرفة أحوال لتصريفية المحتملة، كما أمكن التوصل إلى دلالة صاعية معينة من خلال الصيغة لا غير.

من المعلوم أن فاء الفعل في الماضي الماضي للمعلوم متوحة دائماً، كما أنها في الماضي للمجهول مضمومة، إلا أن تقتضي ضرورة صوتية خلاف ذلك^١ أما العين فإن لحركتها في ماضي الثلاثي مع مضارعه أحوالاً معروفة، أمكن بسبب معرفتها ضبط ما يسمى في الصرف بـ "أبواب الفعل الثلاثي الستة". وكذا الرءاعي الذي هو باء واحد (فعلّ) والملحق به لا غير. أما لام الماضي طياً بالفتح دائماً وهكذا

(١) كالكسر في نحو (فعل ويبيع) كما هو معلوم.

استُغري ما يزداد على هذه الأبيية من الأحرف فُخْصِرَت أبتية المجرد والمريد من الفعل، وأمكن ضغط قِيَامِهَا وحُدُّهَا بِمحدود معينة واصحة، بخلاف الاسم الذي لا تكاد أنيته المزيدة تحدها حدود^١. أما المصارع فإن أربعة أحرف تراد في أوله (أبتية)، تُفتح إن كان الفعل غير رباعي وتضم إن كان على أربعة^٢، مع تحريك تعين بها يقتضيه قانون أبواب الثلاثي الستة إن كان ثلاثي^٣ ويكسر ما قبل الآخر إن كان غير ثلاثي، إلا ما كان مدوّءاً بتاء زائدة فيفتح وأما الأمر فبِهِ المصارع بلا حرف مصارعة، فإن مكس أوله اقتضى ذلك أن يزداد في أوله همزة الوصل من أجل إمكان النطق بها أوله ساكن

يعتمد بناء الصيغة الفعلية بالصورة الموصوفة فيما سبق على عدد من الحروف الصوامت الأصلية ينبنى بها ما يسمى بالمجرد، وعدد آخر من حروف الزيادة؛ لأداء عرض ما من أعراض الريادة التي فصلها الصرعيون في مؤلفاتهم، يُبنى بها ما يسمى بالمزيد. يقرر علماء العربية أن أكثر الأفعال المنصرفة ثلاثية الأصول. ومن يتأمل صيغ الأفعال في العربية يلحظ أن عدد صيغ الرباعي مجرد

١) ذكر سيوريه من أبتية الأسماء ما يزيد على ثلاثمائة، ثم استترك عليه اللاحقون ما سمي بـ "فوائت" سيوريه، ثم استترك على هؤلاء من جاء بعدهم، حتى وصلت عند المتأخرين أكثر من ألف ومائتي بناء فنظر السيوطي المزمع ٢ / ٤ وقال الرصافي في أبتية الأسماء الكثيرة (وشرح ذلك بطول فالأولى الاقتصار على قانون يُعرف به الراشد من الأصل) الرصافي شرح الشافية ١ / ٥٠

٢) وإن كان قد ورد في بعض اللهجات الحاصة - في نطق محدود بحوددها - كسر حرف المصارعة

وملحفاً ثلاثي، وكذا ما ورد من ذلك في الاستعمال والمعجم في صورة ألفاظ متداولة، عددٌ ضئيلٌ جداً لا يُقارن بالثلاثي ومريده^١. فإذا تجاوزنا الرأي الذي يقرب مثابة، لألفاظ العربية، وهو قول اعتقه عددٌ لا بأس به من الدارسين^٢، يمكن أن يقرر أن الأصل في الفعل أن يكون ثلاثي الأصول. وقد يدل على ذلك - إلى جانب دليل الكثرة المشار إليه - تعدد مصادر الثلاثي الذي عدّه بعض الباحثين دليلاً على تعدد المعنى وعلى اختلاف اللهجات^٣، وهو ما يشير من طرف آخر إلى سعة استعمال ثلاثي وانتشاره بين الجماعات المختلفة المتكلمة بالعربية، أما ما يزداد على ثلاثي ويجري به الاستعمال في نطاق واسع أيضاً فإنه في الغالب يزداد لمعنى، ونصبح نصيب المزيدة عندئذ دالة على معانٍ ذكرها العلماء في باب "معاني الزيادة" كما هو معلوم.

لا يتجاوز الثلاثي المجرّد - مع كثرته وسعة استعماله - ثلاثة أبنية هي: فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعُلَ. والسبب في عدم إمكان أن تتجاوز أبنية هذا العدد هو المحافظة على الصيغة. إذ إن الفاء لا بد أن تكون مفتوحة دائماً في المنى للمعلوم؛ فرقاً بين المعلوم والمجهول ودلالة الفتحة هنا دلالة صيغة كما هو واضح أما العين فكل

١، يقول ابن جني في الخصائص ١ / ٥٧ (والتثلاثي عارياً من الزيادة، وملتبساً بها، مما يبعد تداركها، وتذهب الإحاطة به).

٢، انظر توفيق شاهين. أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية ص ١٠ - ١٢.

٣، فاضل العمراني، معاني الأبنية في العربية ص ١٧ - ٢٠.

ما يمكن أن تأتي بحركة به هو الحركات الثلاث (الفتحة والضمة والكسرة) ولا تأتي ساكنة، لئلا تخرج الصيغة عن الدلالة يمتثلها على الفعلية، فعدم المسكود علامة في صيغة الفعل مقابل وجودها في بنية الاسم، وعدم العلامة علامة كسبائي. فإذا قارنا ذلك مع أبنية الاسم الثلاثي رأينا الفرق واضحاً؛ إذ جاء من ثلاثي ((جميع ما تحتمله القسمة، وهي الاثنا عشر مثلاً، إلا مثلاً واحداً. وهو فعل؛ وذلك لخروجهم من كسر إلى ضم))^١. ومما يلفت النظر أن ابن جني يتعلل للمخالفة في حركة عين الفعل الثلاثي بين ماضيه ومضارع (فعل يفعل، وفعل يفعل، يفعل، وفعل يفعل) دلالة صيغة؛ إذ تدل كل صيغة على زمان معين، ((وذلك أنه قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع؛ إذ العرض في صيغ هذه المثل إنما هو لإفادة الأرمية، فتجعل لكل زمان مثال يخالف لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان))^٢

وليس للمراعي المحرد إلا وزن واحد هو فَعْلَل. وهذه الرنة لا بد من المحافظة عليها بحركاتها وسكاتها من أجل الدلالة بالصيغة على المعية، وهذا لم يمكن إعدام ما تماثلت فيه اللامان الأخيرتان كجَلَلت مثلاً؛ لئلا تحتل الصيغة

(١) ابن جني الخصائص ٦٢ / ١ وقد جاء منه فعل كالحرك في بعض القراءات الشاذة ويلاحظ أن المفق عليه من لبنية الاسم الثلاثي عشرة، لم يستثن من القسمة العقلية إلا الانتقال من كسر إلى ضم، ومن ضم إلى كسر، وقد ورد نحو نَلَّ والمسيب فيما استثنى وأصح، وهو مجرد الاستتفال

(٢) ابن جني الخصائص ٣٧٦ / ١

د الإدغام فتخرج عن الفعلية، وليس ذلك لمجرد الدلالة على أن الكلمة ملحقة، وإن كنت هذه العلة (أي. علة الإلحاق) هي ما يكاد الأوتل يجمعون على أنها

سبب فك الإدغام^١

وإنما حركة آخر الكلمة التي تقتضي من النحاة في الاسم عادة الاحتهاد في التحريك على أكثر من وجه فإنها في الفعل منضبطة، لا مجال فيها للتخريب إلا في نطاق محدود جداً فإذا كانت الأسماء كلها معربة إلا ما استثني منها (كأسماء الإشارة والأسماء الموصولة ونحو ذلك) فإن الأفعال كلها مسية إلا المضارع إذ لم تنص به نون النسوة أو نون التوكيد المباشرة وهذا قيل: إن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، كما ينقل ذلك مؤرخو الخلاف النحوي عن أن هذا مذهب البصريين، وإن كان الكوفيون يرون أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال معاً^٢

يبنى الفعل الماضي على الفتح (الظاهر أو المقدر) إلا إذا اتصلت به الضمائر التي تقتضي بناءه على السكون أو على الضم. ويبنى فعل الأمر على ما يجزم به مضارعه إلا إذا دخلت عليه نون التوكيد فيبنى على الفتح ويبنى المضارع على فتح إن اتصلت به نون التوكيد المباشرة، وعلى السكون مع نون النسوة ويعرب

(١) ينظر مثلاً ابن جني. المصالح ٢ / ٢٣٥

(٢) ينظر مثلاً الزجاجي: الإيضاح ص ٧٧ - ٨٢، والجمل له أيضاً ص ٢٦٠، والسيوطي: همع الهولع ١ / ٤٤

المصارع رفعًا بالحركة الأصلية الصمة (ظاهرة أو مقدرة)، ويشبوت النون إن كان من لأفعال الخمسة، ونصًا بالفتحة أو يحذف النون، وجرمًا محذف حركة أو محذف النون

من الواضح هنا أن الإعراب في الأفعال يختلف عن الإعراب في الأسماء اختلافًا بيّنًا فالأسماء هي المحتاجة بالأصالة إلى الإعراب لتبين به لمعنى الوظيفية التي يقع فيها الاسم من قاعلية ومفعولية وحالية ونحو ذلك. أما الفعل المعرب (وهو المصارع) فإن الإعراب فيه لا يبين إلا تحركه في حال الرفع، ووجود النصب والجوازيم في حالي النصب والحزم^١. والبناء في الفعل أيضًا ليس كالبناء في الأسماء؛ إذ هو في الأسماء لبيان ما يثبت آخره منها على حال واحدة وهو في الفعل معرب، وأما في الأفعال فليس كذلك ثم إن الإعراب في الأسماء يصف أحوال العمل في الجملة واختلاف علاقات النائر والتأثير بين العوامل ومعمولاتها، في حين أن الأفعال كما يقول الأباري: ((تدل على ما وضعت له بصيغها؛ فعدم الإعراب لا يحل بمعانيها ولا يورث لبسًا فيها))^٢ ولعل هذا

(١) يقول الزجاجي (قال بعضهم الدليل على أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال معا أن الأفعال أيضًا تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء - فإن كان لاختلاف المعاني لوجب للأسماء الإعراب عندكم فليختلف هذه المعاني في الأفعال بوجب إعرابها فالجواب عن هذا الاحتجاج يقال للمحتج إن لاختلاف معاني الأفعال إنما هو لغير هذا لأنها لانه إنما تختلف معانيها للأسماء التي تعمل فيها) الزجاجي. الإيضاح ص ٨١ وانظر الجمل له أيضًا ص ٢٦٠

(٢) الأتباري. أنوار العربية ص ٢٥

امرو هو الذي أشعر الدارسين المعاصرين بضرورة أن يختلف تحليل معرب الأسماء ومبنيها عن تحليل معرب الأفعال ومبنيها وألا تتفق التسميتان لظاهرتين تركيبيتين مختلفتين. فآثروا تسمية ما يوسم به الفعل بـ "الوجه"، وقرر بعضهم أن ((ما يبدو إعراب في الفعل هو مجرد التباس صرفي بين سمتين مختلفتين تركيباً سمة لوجه الفعلية، وسمة الإعراب الاسمية))^١

يميل بعض الدارسين إلى توحيد الوجهة في النظر إلى ما يوسم به الفعل ماضياً ومضارعاً وأمرأ، وإلى وحدة التسمية في "الصرفيات" التي تتصل بالأفعال، سواء أكانت هذه الصرفيات حركات أم كانت حروفاً، بوصفها علامات للوجه أو بوصفها علامات إعراب صرفية تختلف - بطبيعة الحال - عن علامات لإعراب التركيبية في الأسماء^٢ ولهذا بدا في ضوء هذه النظرة أن الأفعال جميعها معربة إعراباً صرفياً، إما للدلالة على الزمن^٣ كما هو عند بعض التوليديين كـ "Fabb" وراغونا "Zagona" والماسي المهري مثلاً، وإما لتحقيق مقولة الوجه التي تظهر المخالفة الصيغية بين الفعل ومظهره الاسم فقط دون أي

(١) محمد الرحالي: تركيب اللغة للعربية ص ٧٩

(٢) انظر العلي الفهري البناء الموازي ص ٤١.

(٣) انظر ما سيأتي في هذه الدراسة تضمن للفعل الزمن في الفقرة رقم (٥)

دور دلالي زمني أو تركيبى كما هو عند الرحالي^١.

وأيضا ما كانت وجهة التحليل للحركات التي تسم طرفَ الفعل، أو تلك التي تكون مع حروفه الداخلية، فإن ما يهمنا - ما دعنا بصدد عرض خصائص الفعل الذاتية التي لا تفارقه بقطع النظر عن مواقع التركيبية وعن تصاممه مع غيره - هو أن يقرر حال الفعل دون النظر إلى الاختلاف في طرائق التحليل؛ لأن هذه الحال ثابتة لا تتغير بتغير وسائل النظر إليها وتفسيرها، فالظواهر ولا شك مستقلة عن طرائق تفسيرها وهذا يكفى أن نقول هنا: إن للأفعال صيغاً غير أسيئها تمييزاً واضحاً، وهي صيغٌ مطردة يمكن بها تغييره شكلياً بمجرد النظر عن الاسم والحرف. وهذا قال تمام حسان: ((هناك صيغ محفوظة قياسية مبنية إلى ستة أبواب للفعل الثلاثي، وهناك صيغ أخرى محفوظة قياسية للأفعال مما راد على الثلاثة، ثم هناك صيغ من كل ذلك لما بني للمعلوم وصيغ أخرى لما بني للمجهول. ومن هذا يمكن لنا أن نمرر الفعل بهذه الصيغ من غيره من أقسام الكلم بمجرد معرفة نصيغته، وهذا تمتاز الأفعال عن بقية الأقسام))^٢.

سمى ابن جني الدلالة المستفادة من مجرد صيغة الفعل "الدلالة

(١) رد الرحالي ادعاء فليب وزاخوما والفهري وابن مامون أن الإعراب في الفعل زمني، ودعوى الفهري أن الإعراب الزماني تقوم بإسناده أنوات النفي، وعكسه قول ابن مامون أن الإعراب يستند الزماني دون أداة النفي. وأطال في الاحتجاج لعدم الدلالة الزمنية في إعراب الفعل، وأن الإعراب في الفعل ليس إلا لتحقيق مقولة الوجه لا غير. انظر محمد الرحالي: تركيب اللغة العربية ص ٩٤ وما بعدها.

(٢) تعلم حسان. اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٦.

لصاعية" إذ يفرق ابنُ جني بين ثلاثة أنواع من الدلالة في الألفاظ كـ "عام" مثلاً، هي الدلالة اللفظية كدلالته على الحدث أي: القيام، والدلالة المعنوية كدلالته معناه على فاعله، والدلالة الصناعية وهي: الدلالة المأخوذة من الصيغة التي تقيد كونه فعلاً ماصياً مهما كانت حروفه. يقول ابنُ جني: ((وإنما كانت بدلالة لصاعية أقوى من المعنوية من قيل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتمد بها فلما كانت كذلك لمحت بحكمه وحررت مجرى اللفظ المطروق به، فدخلنا في باب العلوم بالمشاهدة وأما المعنى فمنها دلالة لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضرورات))^١

يشير ابنُ جني بالنص السابق إلى أن صيغة العمل وحدها تكفي لأن تكون وحدةً صرفيةً "morpheme" دالةً من غير نظر إلى الحروف التي تؤدي تألفها معاً إلى معنى ما. وهذه هي الدلالة المأخوذة من "الصيغة" مقابل الدلالة المأخوذة من "الاشتقاق". ولعل من بين أوضح آيات اعتماد العربية على الصيغة للدلالة على الفعلية ما يلاحظه حين نقارن العربية بعبرها من هذا الجانب. إذ تعتمد بعض اللغات لغوية - من بينها الإنجليزية - على الـ "stress" لنقل اللفظ من لاسمية إلى فعلية؛ فالفرق في كلمة "import" مثلاً بين كونها اسماً وكونها فعلاً هو فرق في موضع الـ "stress" لا غير، وكذا نحو "desert" و"export" ونحو

(١) ابن جني: الخصائص ٣ / ١٠٠

ذلك أما العربية فإنها تشتق صيغاً فعلية من "الباقة" مثلاً نحو استنوق، ومن "نمطر" نحو عطر، ومن "الرأس" نحو رأس... إلخ؛ اعتماداً على دلالة الصيغة والصيغة هنا تُعدُّ البديل في العربية من النمر في الإنجليزية، وهي دلالة مورفيمية كاملة. والحق أن دلالة الصيغة في العربية من أهم ما يميزها بين اللغات الأخرى، كما سيأتي بعد قليل.

ولا يخفى أن الفعل إذا نُظر إليه من وجهة نظر مورفيمية يُلاحظ فيه مقاربةً بالاسم والحرف اجتماع عدد من المورفيمات الدالة فيه بصورة إلزامية لا تمت عنه ولا ينمك عنها، تؤدي كل واحدة منها وظيفة صرفية معينة، ويؤدي الفعل به مجتمعة معنى صرفياً عاماً. إذ ((حين نقسم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر ومسجد مثلاً أن الفعل (صرب) مفردة يؤدي وظيفة الإسناد للغائب؛ لأنه عبارة عن الفعل والضمير... ومثل ذلك أيضاً في الفعل المضارع بمفرده حيث يدل المورفيم (ب) وهو سابقة على أن الفعل مسند إلى المفرد الغائب ومثل ذلك في التاء في تصرب والهمزة في أصرب والنون في مصرب. وكل ذلك يتم بواسطة المورفيم الذي يكون السابقة))^١ وسيتبين في الفقرة الآتية أثر الأمور التي يتضمنها لفعل بالضرورة في التركيب

لا بد من التنبيه هنا على أن صيغ الفعل الدالة ليست فقط الصيغ الثلاث

(١) حلمي خليل الكلمة ٥٨ - ٥٩

(ماضي و لمضارع والأمر) بل بعد من تصرفات الأفعال أيضًا المشتقات: اسم
تفاعل واسم المفعول.. إلخ، وكذلك المصادر. صحيح أن هذه الكلمات أسماء من
الحيّة التركيبية، لكنها تختلف عن مائر الأسماء من جهة أن فيها حروف الفعل،
وكل منها يدل على معنى هو فرع عن معنى الفعل المستفاد من حروفه. ولهذا
تعمل الوحدة مع هذه الكلمات على أنها تختلف عن غيرها من الأسماء، وميزوها
عنها بكونها أسماء تجري على أفعالها^١ ونما لا شك فيه أن هذه الأسواع لها صيغ
واضحة دالة هيئتها على معانيها. اسم التفاعل واسم المفعول وما إلى ذلك.

٣- الفعل يتضمن الاسم بالضرورة:

٣ ١- نوع الفاعل وعدده:

يأتي لفعل في بعض اللغات - كالإنجليزية مثلاً - مجرداً "infinitive" لا
يتضمن في دخله اسمًا. أما في العربية فلا فعل مجرداً، بل لابد من تضمينه ضمير
لاسم بنوعه (أي: المذكر أو المؤنث) وعدده (أي: مفرداً أو مثنى أو جمعاً) ولا
فكك للفعل من ذلك. فإذا نُطق بفعل مثل "كتب" اقتضى ذلك أن يكون هناك

(١) ويعد المناطقة الفاظ المشتقات من الأفعال التي يسمونها الكلم انظر الغرابي
الفصول الخمسة (ضمن كتاب المنطق عند الغرابي الجزء الأول) ص ٧٠ وذكر ابن
مالك في لامية الأفعال مع تصريف الأفعال تصريف للمصادر والمشتقات انظر ابن
الناظم شرح لامية الأفعال (فهرس الأبواب والفصول) كما يسمى الرضوي المشتقات
والمصادر "الاسماء المتصلة بالأفعال" تمييزاً لها عن الأسماء التي لا حدث فيها انظر
ما سيأتي في الفعل وتضمن الحدث (الفقرة رقم ٤)

كاتب مذكر مفرد، ولا مسيل إلى غير ذلك^١. وينطبق هذا الأمر على ما يشه الفعل من الصفات؛ إذ هي قد أشبهت الفعل من طريق هذا الاقتضاء ومن طريق العمل كلفعل تمامًا. ولعل هذا الأمر الذي يتميز به الفعل في العربية هو أساس لفكرة المثلثة إن لكل فعل قاعلا، وليس مجرد الاعتقاد أن العقل لا يتصور وجود الفعل من غير موجد، كما يذهب إليه بعض الباحثين^٢. ولهذا أيضًا شأن في الدرس النحوي الاعتقاد بعدم حواز حذف الفاعل بحلاف معمولات الفعل الأخرى، فكان الفاعل عمدة وسائر معمولات بعده فضلات، واستشكل النحاة حذف الفاعل في مواضع مخصوصة نظروا عليها^٣. وسنقف فيما يأتي عند نوع الفاعل المختصم في الفعل وعده.

أما من جهة النوع فإن أغلب الدارسين يعدون ظاهرة التذكير والتأنيث في العربية من أعقد الطواهر وأعضها^٤. وذهب عدد منهم في مناقشة الظاهرة،

(١) قال الزجاجي في الإيضاح ص ١٠٠ (والفعل إذا ذكر لم يكن بد من الفكر في فاعله؛ لأنه لا ينفك عنه ويستحيل وجوده من غير فاعل)

(٢) ربط على سبيل المثال نصر حامد أبو زيد بين مصطلح الفاعل والاعتقاد به لكل أثر مؤثر ولكل فعل فاعلا انظر نصر أبو زيد اشكاليات القراءة وآليات التأويل ص ١٩٥، ٢٠٠ وكذا ربط عبد الله العروي بين مفاهيم نحوية كالاسم والفعل وتصورات السلف للكون والإنسان. انظر عبد الله العروي: مفهوم للعقل ص ٢٥٩

(٣) ينظر مثلا ابن هشام المغني ص ٢٠١، ٢٩٢.

(٤) انظر مثلا صبحي الصالح دراسات في لغة اللغة ص ٨٦، وإبراهيم ابن من استمرار اللغة ص ١٦٤ - ١٦٥، وحسي برهومة اللغة والحسن ص ٤٧ وما بعده، وبرجشتراسر التطور النحوي ص ١١٢

وبين سبب عموميتها، إلى ربطها بتصوير العرب للكون والعالم بناء على ما جعلوه من المحلوقات مذكراً أو مؤنثاً، مقارنين في ذلك بين العرب وغيرهم من الأمم من خلال تسميح اللغوية العربية وغير العربية، من غير أن ينظر هؤلاء الدارسون إلى خصوصية نظام الإسناد والفعل في العربية.

يذهب فسك "Wensinck" مثلاً إلى أن فكرة التأنيث عند العرب والساميين عمومًا تأثرت بعوامل دينية، وأخرى مرجعها التقاليد والمعتقدات، جمعت من المرأة عمومًا وسحرًا. فسموا الظواهر الطبيعية التي خصي عليهم تفسيرها بأسماء مؤنثة، بجامع ما يبسها وبين المرأة من سمات مستقرة في الأدهان^١. ويرجع فليش "Fleisch" فكرة التأنيث في العربية إلى التعبير عن طنقة الأدنى والأقل في القيمة^٢. ويقترب من هذه الطرة عبد الله العذامي حين يعيد التذكير والتأنيث في العربية إلى أسباب ثقافية يهيمن فيها الرجل على اللغة ويمارس بها فحولته وإقصاءه للأنثى^٣ وفي عكس هذا الاتجاه يُعيد عصام نور الدين إضافة لوجوه التأنيث بالإناث إلى (نوع من تعظيمهن وتبجيلهن والخوف منهن والنوق

(١) انظر إبراهيم أنيس من اسرار اللغة ص ١٦٢، وعصام نور الدين مصطلح التذكير والتأنيث ص ١٨ - ١٩

(٢) انظر هنري فليش. العربية الفصحى ص ١٤

(٣) انظر عبد الله العذامي المرأة واللغة (فصل الأصل والتذكير؟) ص ١٥ وما بعدها وانظر مناقشة حمزة المريبي لفكرة انحياز اللغة إلى جانب الذكر ضد الأنثى عند العذامي في أحال المريبي التهمة للمصنوعة إلى اللغة على الثقافة بدلا من اللغة حمزة المريبي. مراجعت لسانية ٢ / ١٢١ وما بعدها

إليه^١.

عارض بعض الدارسين إعادة ظاهرة التذكير والتأنيث المشككة إلى الأسباب اللغوية والاجتماعية. واكتفى آخرون بالإقرار باستعصاء الظاهرة على لصبط والتفعيد، وبأن الاصطلاح وحده هو الذي عامل لفظاً ما معاملة المذكر وآخر معاملة المؤنث^٢ غير أني لم أجده من الدارسين من حاول الوصول إلى عدة معينة لوجود هذه الظاهرة المشككة حقاً.

أعتقد أن سبب هذا العسر ناشئ من هذه الخاصة التي احتصر بها الفعل وشبهه في العربية، وأشرنا إليها قبل قليل، وهي عدم وجود الفعل المجرد بل لا بد من اقتضاء الفعل بالضرورة اسمياً بنوعه وعدده إذ إن "ضرب" مثلاً - بلا زيادة على لفظ الفعل الماضي من الصرب - يدلُّ على فاعل مذكر عائب بالضرورة، فإِنْ كان الماعل مؤنثاً لزم إلصاق تاء التأنيث به من آخره. فعدم العلامة في الحالة الأولى علامة^٣ على التذكير، أي مورفيم الصفر "zero morpheme" تقابل علامة التأنيث في الحالة الثانية، ولا ثالث لهاتين الحالتين واللفظ في الحالة الأولى

(١) عصام نور الدين. مصطلح التذكير والتأنيث ص ٢٢

(٢) انظر محمود السعرا: علم اللغة ص ٢٥٤ - ٢٥٦

(٣) يقول الأنباري في أسرار العربية ص ٨٠ (فالعلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ألا ترى أنه لو كان منك ثوبان وأردت أن تعبر أحدهما عن الآخر لكنت تصنع أحدهما مثلاً وتترك صبيح الآخر؛ فيكون عدم الصنيع في أحدهما كصنيع الآخر فتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء)

الدالة على التذكير، وإن بدا في الظاهر غير موسوم "unmarked"، هو في الحقيقة موسوم "marked" بعدم العلامة أو بالصفر. وعلى هذا لا يخلو فعل في العربية من أن يكون واضح الإسناد إما إلى مذكر وإما إلى مؤنث، أي: أن العربية نشأت هذا النوع من المعايير بين فعل وآخر بحسب المعايير في نوع المسند إليه، ودلت بإلصاق المورفيم الدال على المسند إليه في المسند، بخالفة بذلك طائفة أخرى من اللغات، كالانجليزية التي يأتي فيها الفعل مثل "go" وبحوه محرقاً من كل لاحقة، بحيث يستوي فيه الإسناد إلى كل واحد من الجنسين، وليس فيه من الحروف ما يدل على ما يرد قبله أو بعده أمذكر هو أم مؤنث، فهو من هذه الناحية غير موسوم. واستتبع هذا النظام المتبع في الإسناد في العربية أن تتعين أيضاً صورة الوصف المشتق المسند بحسب جنس الموصوف المسند إليه، مثلما تعينت في الفعل؛ فإذا كن الموصوف بالقيام مثلاً رجلاً قيل: "قائم" وإن كانت امرأة قيل: "قائمة"، ولا ثلث هاتين الحالتين. وبناء على ذلك يكون لراما أيضاً أن تتشعب الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة تنوعاً نابغاً من طبيعة الإسناد؛ فيؤتى بكل واحدة منها في الجملة بحسب ما يقتضيه جنس المسند إليه.

هذا النظام اللغوي الذي اختار لنفسه أن يسم الفعل والوصف بحسب جنس المسند إليه في كل تركيب هو المسؤول عن وضع المتكلم في مواجعة النجيس في كل مرة يطق فيها فعلاً أو صفًا. فلما لم يكن في نظام الجملة العربية الإسناد إلى جنس محايد، مع أن المحايد الذي لا يتصف بذكورة أو أنوثة موجود في الخارج، كان لا بد للمتكلم أن يضيف على ذلك الذي في الخارج أحد الجنسين

إما المذكور وإما المؤنث لا محالة فإن أراد المتكلم التعبير عن طلوع الشمس فليس أمامه من خيار إن نطق بحملة فعلية إلا أن يقول: "طلعت، أو تطلع الشمس" فتصير مؤنثة، أو أن يقول: "طلع، أو يطلع" فيكون قد عاملها معاملة المذكور ولو نطق بحملة اسمية ما وجد من الخيارات إلا أن يقول: "الشمس طلعت" فتكون مؤنثة، أو "طالع" فيكون عاملها معاملة المذكور وليس له الخربة في أن يعدها "محايدا". ولذلك لا يبقى لدى الدارسين من مجال في الاجتهاد إلا تأويل سبب من المتكلم إلى أحد الأمرين وترك الآخر، لا تعليل سبب عدم استبعاد الأمرين معاً^١

ولهذا أرى أن اتجاه المتكلمين نحو تذكير بعض الألفاظ وتأنيث بعضها الآخر هو عمل تالي لما يقتضيه نظام لغتهم ومن ثم يكون صحيحاً على نحو ما أن نتحدث عن تخيل الجماعة اللغوية أن بعض الجوامد أقرب إلى التأنيث وبعضها الآخر أقرب إلى التذكير، ولكن ليس على أن ذلك ما اتنى عليه النظام اللغوي، بل العكس هو الصحيح، وهو أن النظام ألجأ إلى هذا النوع من التخيل وفرضه فرضاً فلا عراية بناء على ذلك أن تختلف الجوامد، فيجري على بعضها اعتبار معين وعلى بعضها الآخر الاعتبار المقابل. ومن الطبيعي في الوقت نفسه أن يؤدي ذلك إلى اختلاف لغات القبائل في التذكير والتأنيث، فيما هو مذكور عند بعض

(١) انظر محمد العمدي. تقييد اللغة، جريدة الرياض العدد ١١٨٦٩، السنة ٣٧، ٢٦ رمضان ١٤٢١هـ.

يعرب عنه آخرون مؤثناً^١. ومن هذه الجهة كان لا بد مداومة من أن تعلم هذه المسألة بقياس والاطراد. وقد أدرك أكثر الأوائل عدم إمكان التوصل إلى قياس مطرد هذه المسألة، وقرروا الشيء نفسه الذي قرره بعض المحدثين بشأن عدم لقياسية في المسألة كما تقدم ذكر القراء مثلاً أن المذكر والمؤنث مما يدرك بالرواية، ولا يدرك علمه بالقياس^٢، وقال ابن التستري: ((ليس يجري أمر المذكر والمؤنث من قياس مطرد، ولا هما باب يحصرهما، كما يدّعي بعض الناس))^٣ ومن هذه الجهة صيغ هذان العالمان وغيرهما كتباً في الألفاظ التي تُذكر وتؤنث في لغات لقباثل العربية المختلفة^٤ وكما اختلف تذكير اللمط وتأنيثه بين لغة وأخرى، أي على مستوى

(١) يقول السيوطي مثلاً في المرمر ٢ / ٢٧٧: (أهل الحجاز هي النمر، وهي البئر، وهي الشعير، وهي الذهب، وهي البسر وتميم تذكر هذا كله) وقد عقد السيوطي في كتابه باب لما يذكر في لغة قبائل معينة ويؤنث في لغة بعض القبائل الأخرى، وما يذكر ويؤنث في لغة واحدة، ونحو ذلك.

(٢) القراء المذكر والمؤنث ص ١١ وانظر أيضاً علم نور الدين مصطلح المعاييد ص ١٩.

(٣) سعيد بن إبراهيم بن التستري المذكر والمؤنث (كتاب منشور في موقع شبكة مشكاة الإسلامية على الإنترنت) ص ١. وانظر أيضاً كتاباً مشابهاً لهذا في ابن وهب لبرهان في وجوه البيان ص ٣٢٩.

(٤) في التراث مؤلفات عديدة مشهورة في المذكر والمؤنث لعدد من الحاة واللغويين، منهم القراء والمبرد وأبو حاتم السجستاني وأبو موسى الحامص وابن جني وابن عار من وابن الأنباري وغيرهم. وتنحصر هذه المؤلفات في جعلها نحو رصد ما في لغات القبائل من اللفاظ تعامل في بعضها على أنها مذكورة وفي بعضها الآخر على أنها مؤنثة وكذلك فعل السيوطي في باب من المرمر كما سبقت الإشارة إلى ذلك قريباً.

الجماعة، احتلت المتكلمون في داخل اللغة الواحدة في معاملة الشيء الواحد مذكراً وتأنياً. ومن أبرر الشواهد على ذلك ما أجازته النحاة في أسماء الأمكنة من: تأنث على إرادة البقعة والتذكير على إرادة البلد، وكذلك أسماء القبائل: لتذكير على إرادة معنى الآباء أو الحي، وبالتالي على إرادة القبيلة^١. ولعل هذا يفسر ما يفسر وجود مسائل عدم التطابق بين ضمير المفعول والمفعول المجاري المعلومة أم يحكم على تصورات العرب عن ذكر الكائنات أو أنوثتها فلا بد فيه - في رأي - من النظر إلى أن نظام الإسناد في العربية يلجئ إلى سبع التجنيسات في كثير من انقادات، ولا بد من النظر إلى الاختلافات الحاصلة في ذلك على المستويين الفردي والجمعي، وهو ما لا يمكن الوصول معه إلى وصف مجمل تصورات العرب وصفاً واحداً في كل حين. ولعل من أظهر الشواهد على ذلك مجيء لأسماء العربية موزعة بصورة اعتباطية بين التذكير والتأنث، سواء أكانت مسمياتها أمورا مهمة عند العرب، أم مما لا وزن له في حياتهم^٢.

(١) انظر المبرد المقتضب ٣ / ٢٦٠ (بأب اسماء الأحياء والقبائل)، وعصام نور الدين مصطلح المحايص ١٤٨ - ١٥٠ وينظر أيضاً ما حكاه ابن جني عن أن أبا عمرو بن العلاء سمع بعض العرب يقول: فلان لعرب جاءتته كتابي فاحتقرها فقال له: اتعول جاءتته كتابي؟ فقال: نعم، ليس بصحيفة؟ ابن جني: سر صاعاة الإعراب ١ - ١٢ (٢) ونها السبب وردت ألفاظ مترادفة أو متقاربة أو لا فرق بينها في الأهمية، بعضها منكر وبعضها مؤنث، ولا مسوغ من المعنى لتذكير أحدها وتأنث الآخر: فالشجاعة مؤنثة والكرم منكر، وكذلك النجدة والقربة، والخطبة والإثم، والعرة والكبر، والداء والذل، والحرب والقتال، والقوس والرمح، والصخرة والحجر، والأكمة والسفح،

وأما من جهة العدد فإن اتصال ضمير الفاعل بالمعل ضرورية - كما تقدم
يقضي نصب الإفراد والتثنية والجمع بصورة لازمة، مثلما لزم ذلك في النوع
فكما أن الفعل إذا جاء مجرداً من علامة التأنيث دل مباشرة على التذكير في الماعل
يكون عدد الماعل في الفعل المجرد واحداً، ويؤتى بضمير الاثنين إن كان مثنى
والجمع إن كان جمعاً

هذان الجهتان (أعني: تضمن الفعل نوع الفاعل وعدده) تعني أن نظام
الإسناد في العربية يعتمد على "المورفيم الصفري" في الجهتين معاً؛ إذ عدم علامة
لتأنيث تجعل للدلالة على التذكير، وعدم علامة التثنية والجمع للدلالة على
الإفراد. وهو مما يعتمد عليه اللغات كثيراً سبب الحاجة إلى "الاقتصاد اللغوي"
لذي يوفر عليها عناء الكثير من العلامات متى كان ذلك ممكناً ولا يؤدي إلى
لبس. هذا الأمر يقتضي منا في هذا الموضع أن نعرض في المقررات التالية ضمير
الفاعل وعلاقة المورفيم الصفري بهذا الضمير، وكذلك لواصل الفعل الدالة على
لفاعل أو ضميره، ثم اقتضاء الفعل للمعمولات الأخرى.

٣.٢ - ضمير الفاعل:

إذا كان فاعل الفعل غير معرود وجب أحد أمرين: إما أن يظهر الفاعل، وإما
أن يتصل بالفعل ضميره فتقول: ذهب الرجلان أو الرجال أو السوء، والرحلان

والشمس والقمر، والصحراء والجبل، والنخلة والباب، والملكة والعباء، والعرقة
والبيت، والحنطة والبر، وهلم جرأ

دها أو الرجال دهوا أو النسوة ذهبن. أما إذا كان مفردًا ولم يذكر الفاعل فلا بد أن يصل بالمعل ضمير الفاعل، تقول: الرجل ذهب، والفاعل ضمير مستتر في "ذهب" فعدم العلامة في الفعل "ذهب" هو علامة أيضًا على كون الفاعل مفردًا مذكرًا

يتم هذا الآن أن يؤكد عدم إمكان خلو الفعل من فاعله، وأن اقتضاء الفعل الفاعل اقتضاء لازم مهما كان معنى الفعل ومهما كانت حروفه هذا الاقتضاء يجعل من الفاعل شيئًا ظاهرًا في العبارة أو مقلدًا، أي. لا يحذف، وقد أدى اعتماد العربية على نظام المورفيم الصمري إلى وجود الفاعل مع عدم ذكره، وليس لأن المطلق يقتضي صدور الفعل من فاعل إذ إن المنطق نفسه يقتضي معمولات أخرى لا يمكن تصور حدوث الفعل إلا بها، كظرف المكان مثلاً؛ إذ لا فعل إلا في مكان وزمان. لكن نظام الإسماء المتحدث عنه فيما سبق أدى إلى تماوت في معمولات الفعل وجودًا وعدمًا، وخبّ فيه وجود الفاعل في كل حال مثلما وجب الضم على موعه وعدده، وتفاوتت معمولات الأخرى بحسب الحاجة وجودًا وعدمًا، كما سيأتي.

أعرب النحاة على الناعلية الصائتر المتصلة بالفعل من نحو (ذهبتُ، ذهب، ذهبا، ذهبن.. إلخ، يذهبن، يذهبان، يذهبون، تذهبين إلخ، وادهبا، اذهبي، اذهبا، اذهبن). أما ما لم يظهر أو يظهر له ضمير فعنده صميرًا مستترًا نحو (ذهبت، ذهب، أذهب، تذهب، نذهب، اذهب) وعدوا التاء الساكنة في آخر الماضي علامة تأنيث، والتون في الأفعال الخمسة علامة إعراب، وتون التوكيد

حرفاً دالاً على التوكيد. وابتنى تحليلهم للواصف التي كانت تأخر الفعل المجرد من الحركات (للواحق) بعد اتصال الفعل بالضماير والحروف على جعلها حركات داخلية، شأنها شأن حركات حروف الكلمات الداخلية الأخرى.

لقد أدى نصمُّنُ الفاعل بالضرورة في الفعل إلى جعل الفعل وحدةً واحدة؛ لاكتساب ركني الإسناد. (الفعل والفاعل) بمجرد ذكر الفعل، إذ هو المطلوب لقيام جملة كملة. فمع أن الإعراب في الفعل ليس كالإعراب في الأسماء، إنما هو إعراب بمعنى آخر - كما تقدم - يصبح الفعل أيضاً مستحقاً للإعراب الذي في الأسماء، من جهة كونه مع الفاعل المتصمَّن فيه جملةً تحمل محل الأسماء فتعرب إعراباً فيحل محل الخبر ويكون موضعه الرفع، وحالاً معوضه النصب، وصفة فيتبع ما قبله، وهكذا، كما هو معلوم في باب الجمل التي لها محل من الإعراب.

٣.٣ - المصمولات الأخرى:

إذا كانت الأفعال تقتضي الفاعل على وجه الإلزام والضرورة، مهما كان المعنى المستمد من حروف الفعل ومهما أريد للعبارة أن تؤديه، كما سبق بيان ذلك، فإنها تتفاوت في اقتضاء ما عدا الفاعل من المصمولات بحسب تفاوت معاني الأفعال المستمدة من حروفها، وبحسب ما تقتضيه العبارات أو ما يراد بها أن تؤديه. ما يعين ضرورة وجود المفعول به مثلاً أو عدم وجوده هو نوع الفعل ومدى اقتضاء معناه للمفعول به، وهو أن يكون الفعل مما يصل أثره إلى شيء، وهو الفعل "متعدي"، فتحتاج بعد ذكره إلى ذكر الاسم المؤثر فيه، وما ليس كذلك وهو لفعل "اللازم". وقد يراد للعبارة مع ذلك أن تؤدي معنى بلاغياً معيناً فيحدد

المفعول به مع فعل متعدي، كما هو معلوم في مباحث الحذف والذكر البلاعية^١ أم
نقية الفضلات فإنها امتداد للحملة الرئيسة المكونة من جزأين هما المستند والمُسند
إليه بحسب ما يراد للمعنى من امتداد في البيان أو الإجمال.

هذا التماوت اليب في الأفعال بين اللزوم والحدّي لواحد أو اثنين أو ثلاثة،
تبعاً للمعنى المستفاد من حروف الأفعال ومدى تطلب كل فعل منها بوجود
معموله المؤثر فيه، وهو المفعول، لفت أنظار الدارسين إلى وجوب التعريق بين
الأفعال عند النظر إليها من جهة علاقتها بالمفاعيل، وعدم معاملتها جميعاً بطريقة
واحدة ولو نظرياً إلى نيابة المفعول به عن الفاعل إداً بي الفعل للمجهول لوجدن
أن هناك إشكالات تطرأ على التركيب في هذه الحال بسبب طرؤ أمور متعارضة.
إد أنه إن كان لا بد أن يقام المفعول به أو ضميره مقام الفاعل أو ضميره
بالضرورة؛ للسبب نفسه الذي أوجب الفاعل بالضرورة أيضاً كما تقدم، فإن ذلك
يتعارض مع التفاوت في اقتضاء العمل للمفعول به بين اللزوم والامتناع. وهو
الأمر الذي جعل النحاة يقدمون ابتداءً امتناع بناء المجهول، وكذا اسم المفعول،
من اللازم الذي لا مفعول له. لكن لما لم يكن ممكناً البقاء على المسع لأن اللغة لم
تمنع ذلك، جار البناء للمجهول مع إقامة أشياء أخرى غير المفعول بشروط
معلومة.

(١) ينظر في بلاغة حذف المفعول به، وأغراض حذفه، عبد القاهر الجرجاني دلائل
الإعجاز ص ١٥٤ فما بعدها

يُعرف عند القادر القاسي الفهري بين أنواع من الفعل يختلف معها بناء كل نوع منها للمجهول، ويختلف تبعاً لذلك البناء لغير الفاعل. ويؤكد أن ليس كل مسي لغير الفاعل مسياً للمفعول؛ فإنَّ ((البناء لغير الفاعل منه ما هو مسي للمفعول، ومنه ما هو مسي للمبهم. فالأول يُبنى من المتعدي أو المتعدي مفعلاً، والثاني من اللازم وهناك من القيود ما ينطبق على الطبقة الفرعية الأولى دون الثانية، وكذلك انعكس))^١ ويثبت الفهري فروقاً واضحة في تحليل السامع تبعاً للفرق بين البناء للفاعل للمفعول وبنائه للمبهم، وتبعاً للفرق بين ((ثلاثة أنواع من لبنى لمحورية: بنية الأفعال الساكنة، وهي لا تتضمن أي دور دلالي منسروع، وبنية لأفعال الملازمة للبناء لغير الفاعل، وهي تتضمن دوراً دلالياً مسزوعاً بصفة دئمة، وبنية الأفعال العادية المبينة لغير الفاعل، وهي الأفعال التي يأتي منها المعلوم والمجهول بخلاف سابقتها، وتتضمن دوراً دلالياً مسزوعاً إلا أن ذلك ليس بصفة ثابتة))^٢.

وبناء على هذه الفروق لا يسلم الفهري للتقدماء عدَّ الجار والمجرور في نحو "سير يزيد" نائباً عن الفاعل كما ذهب إلى ذلك ابن السراج (الأصول) وغيره. ويذكر ضمن تبعاً لذلك ما ترتب على تصورات التقدماء في هذا السياق وما يروا عليه من أحكام، كمنعهم تقدم الجار والمجرور؛ إذ لا يقال: "يزيد استُهرئ" نظراً إلى

(١) القاسي الفهري، المعجم العربي ص ٩٨

(٢) المصدر السابق ص ٩٨

أن المركب الحرفي بمنزلة الفاعل والفاعل لا يتقدم على فعله^١ وكمعهم أن يكون الحرف للتعليل فلم يميزوا "جيء للتصالح" نظرًا إلى إنزال المركب الحرفي منزلة المفعول له الذي يمتنع أن يتوب عن الفاعل؛ لذهاب معنى العلة عند انتقاله إلى حكم الفاعلية^٢

ولعل أهم ما يمكن ملاحظته في هذا السياق أن التأمل في معاني مثل هذه الأفعال ومدى اقتصاصها من حيث الدلالة لمعولاتها في حال ثنائها للمجهول يؤدي إلى استنتاج أمرين: أحدهما: أن اشتراط النحاة لباء الفعل للمجهول من اللازم (وكذا لأن يُبنى منه اسم المفعول) أن يُعدى بحرف جر أو ظرف أو مصدر مختصين، وإن كان مفيدًا في رفع الإبهام عن الفعل، لا يكفي في تعيين نائب الفاعل الذي لم يكن في الأصل مفعولًا مباشرًا فقولهم: سير يوم الجمعة (برفع اليوم) وسير يوم الجمعة (بنصب اليوم) يختلفان اختلافًا يبيّن؛ إذ معنى الرفع يتضمن معاملة "سار" اللازم معاملة المتعدي، وكان اليوم قد وقع عليه فعل السير، فهو بَدء من قبيل نيابة المفعول المباشر عن الفاعل. أما معنى النصب فيتضمن وقوع السير وحصوله، واليوم ظرف جاء لرفع الإبهام عن الفعل لا غير، والأمر الآخر الذي يمكن استنتاجه هو أن ما يسوغ في المعنى ويسير مع المقصود - "سير يريد" هو حصول السير، فكأن معنى "سير": حصل السير، أو وُجد، أو نحو ذلك.

(١) انظر للمصدر السابق ص ٦٨

(٢) انظر المصدر السابق ص ٦٩

وهو معنى زم أما "مزيد" فطرف حاله كحال مع المبني للمعلوم، ولا فرق بين الخليل، لا يندر حاجة الفعل هنا إلى رفع الإيهام عنه، وهي حاجة قد نظراً كذلك في سياق المبني للمعلوم. ومستتين هذه المسألة بصورة أوضح عند الحديث عن تضمن الفعل للحديث فيما يأتي^١

ويمى تجدر الإشارة إليه في بيان التمازج الدلالي للأفعال الذي يتبعه تفاوت في قصص المعمولات هو أن حديث الغامدي الفهري المشار إليه فيما سبق يأتي في سياق دعوته إلى تنميط الأفعال وجعلها أنواعاً تصلح لأن تكون مداحل معجمية، بدلاً من التعامل معها معجمياً بصورة فردية وكأنها جميعاً منط واحد. ويستقي مع هذه الرؤية من هذه الزاوية (أي: تنميط الأفعال) ما عرصه مثلاً علاء خمر وي بوصفه نمطاً خاصاً من الأفعال له سمات في العلاقة حتى بفاعله فضلاً عن معرفاته، وسماه "الأفعال اللاشخصية" ويفاضل في اللغات الغربية "impersonal verbs". وذكر أن الأفعال في العربية على ثلاثة أنواع، ((الأول: أفعال شخصية، أي: أنها تُسند لماعل شخصي مثل: كتب، كرم، شرف، تكلم، أكل، جرى، وقع. الثاني: أفعال لاشخصية بصورة مطلقة، أي أن فاعلها الدلالي اسم معنى، ومن أمثلة هذه الأفعال: ينغي، يمكن، يجوز، يجب، يتحتم، يستحيل، يحذر، أو ليس لها فاعل دلالي، ومن أمثلة هذه الأفعال: طامأ، كثر،

(١) انظر الفقرة التالية رقم (٤).

فصر ماء شذما، قلها، عزّما" الثالث: أفعال صالحه أن تكون شخصية، وصالحه أن تكون لاشخصية بيد أن تقييدها مرتبط بنظام الجملة وسياقها الدلالي، فهي الدلائل بحد ذاتها كون الفعل فعلا شخصياً أو فعلا لاشخصياً بحيث إن الفعل إذا أسند لفعل شخصي فهو ذو نظام تركيبى أو سياق دلالي بمنحه من إسناده لفعل لاشخصي، وكذلك إذا أسند لفاعل لاشخصي، فنظام حملته أو سياقه الدلالي يمسحه أن يُسند لفاعل شخصي، ومن أمثلة هذه الأفعال في القرآن: تَمْ، حَقَّ، حَلَّ، شَجَرَ^١ وفي الاتجاه نفسه خصّ بعض الباحثين أنواعاً معينة من الأفعال بدراسات تبين ما فيها من سمات ودلالات وأحكام تركيبية خاصة تفرد بها دون غيرها من ذلك مثل سبيل المثال لا الحصر دراسة محمد عليم عن أفعال الوضع والإزالة، وقد استظهر فيها ما في هذا النوع من الدلالات وما تختص به من الأحكام التركيبية^٢.

ويكفي أن نتذكر أن هناك طائفة كبيرة من الأفعال لا تأتي إلا بصيغة المبني للمجهول، سموها الأفعال المنية للمفعول، وألف فيها عدد من الدارسين كتب،

(١) علاء الحمر لوي. الأفعال اللاشخصية في العربية (بحث منشور في مجلة كلية الآداب بالمنيا، أكتوبر ١٩٩٨ م) ص ١٤
(٢) محمد عليم. عن أفعال الوضع والإزالة وأفعال أخرى (ضمن كتاب اللسانيات المقارنة واللغة في المغرب، لحد من المؤلفين، تحرير عبد القادر العنسي الفهري) ص ٢٩-٣١

٤. العمل وتصميم الحدث:

(١) من ذلك مثلا ابن علان الصديقي. إتخلف العنصل بالفعل المعنوي لغير الفاعل (بشره
حسن شادلي فوهود في مجلة الدراسات اللغوية، مج ٣، ع ٤، سؤال - دو الحجة
١٤٢٢ هـ ص ٩ - ١١١) ونهاد العائلي. معجم الأفعال المعنوية لغير الفاعل
١٤٢٢ هـ ص ٥٣، وانظر أيضا للعكبري: اللباب ١ / ٤٤ - ٤٥.
(٢) انظر الزجاجي الإيضاح ص ٥٣، وانظر أيضا للعكبري: اللباب ١ / ٤٤ - ٤٥.
(٣) يقول أبو علي الفلويبي: (الفعل يقع على المعنى الصلار عن الفاعل كمدلول لقيام
مثلا، وعلى اسمه وهو القيل، وعلى قسمي الاسم والحرف). الفلويبي التوفيق ص
١١٥

ويبقى متضمنًا فيها مهما اختلفت الصيغة، بعول الشلوبيين. ((المعل يدل على المصدر محروقه؛ ولذلك لا تختلف دلالاته عليه عند تغير صيغته محرو قام ويموم وقم، لم تختلف دلالتها على القيام))^١. كما أن تضمن الحدث يرافقه في الوقت نفسه تضمن الرمن، ويمكن فهم ذلك من قولنا: إن لفظة "كتب" لا بد أن تتضمن حصول الكتابة في زمن ماض متقدم على زمن النطق بها. كما يمكن التعبير عن هذا الحدث بلمظ مستقل لا يتضمن الرمن هو المصدر الذي قيل إنه الأصل والمعل مشتق منه^٢.

فعل تضمن الفعل حدثًا بالضرورة هو السبب الرئيس في كثير مما نتصق بالفعل دلاليًا وتركيبًا. هو السبب في كون الفعل عند النحاة أقوى العو من لفظية، وما في الصفات والمصادر من الحدث يجعلها تشبه فتعمل عملها في فهم من معناه، أي: بما تتضمنه من الحدث ولهذا أطلق الفراء مثلاً على طائفة من الأسماء مصطلح الفعل ((والرابط بين هذه الأسماء التي أطلق عليها الفراء مصطلح الفعل هي أن هذه الأسماء مشتقة وأوصاف))^٣. بل قد تعمل ألفاظ أخرى غير المصادر والصفات عمل الفعل بما فيها من رائحته، كعد النحاة

(١) الشلوبيين. التوطئة ص ١١٤.

(٢) ينظر في هذه مسألة أصل الاشتقاق الأنباري الإحصاف ١ / ٢٢٥ وانظر ما سبق في علاقة الاشتقاق بأولية اللفظ وكذا الفعل والصيغة، وانظر أيضاً ما سيأتي قريب في الكلام على بعض المذاهب في أصل الاشتقاق

(٣) عوض التوزي. المصطلح النحوي ص ١٦٨

لإشارة والتنبيه من عوامل الحال مثلاً لأنه في معنى: أشير وأنه^١، وكعذهم
حرف لبدء عملاً لأنه بمعنى أنادي^٢ وخرجوا على الشبه القوي بالفعل إعمال
حروف السحبه النصب والرفع في حلة واحدة، كما يعمل الفعل الرفع في
لما عن والنصب في المفعول إذ إسم قرروا أن عمل هذه الحروف إنما هو بسبب
أنها أشبهت الفعل تفعلاً ومعنى^٣.

ومن بين أهم تجليات تلامز الفعل والحدث، وأنه لا حدث بلا فعل ولا
فعل بلا حدث، أن أسماء الندوات يمكن تحويلها إلى أفعال بها فيها من معنى
حدث لا غير. لقد سقت الإشارة عند الحديث عن الصيغة^٤ إلى إمكان تحويل
كلمة "ارأس" وهي اسم ذات إلى كلمة رأس وهي فعل (رأس، يرأس، ارأس)،

(١) ينظر مثلاً ابن هشام. المغني ص ٨٦٥

(٢) ينظر مثلاً العكبري الكتاب ١ / ٣٢١، والرمضري المفصل ص ٩٠

(٣) نص سيبويه على أن سبب إعمال الحروف الخمسة هو شبيهها بالفعل، فصحت
ورفعت، وإن كان منصوبها مقدماً على المرفوع لأنها في الفعل فرع على الأفعال
نظر سيبويه الكتاب ٢ / ١١٨ وعدد أبو البركات الأنباري خمسة أوجه من المشابهة
بين التواضع والفعل، بسببها أعلت الحروف انظر الأنباري الإنصاف ١ / ١٧٧ -
١٧٨ أما الزجاجي فسمى علة المشابهة في هذا ونحوه بالعلة القياسية، قال (وأما العلة
القياسية فإن يقال لمن قال نصبت ريذاً بلز في قوله إن ريذاً قائمٌ ولم يجب أن تصيب
"إن" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول لأنها وأحوالها صارحت الفعل المنعدي إلى
مفعول، فحركات طرية فأعلت إعماله لما صارحته فالمنصوب بها مثبته بالمفعول تعلق،
والمرحوم مثبته بالفاعل لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما أقم مفعولاً على فاعله، نحو
صرب احك محمد، وما أشبه ذلك) الإيضاح ص ٦٤

(٤) انظر ما سبق في المصيغة في الفقرة رقم (٢)

وكذلك يمكن تحويل الناقة إلى استنوق، والأسد إلى استأسد والعطر إلى عطر،
والترجل إلى ترجل، والعين إلى عاين، وهكذا. ولعل هذا الملحظ هو ما جعل عبد
الله أمس يقرر اطراد اشتقاق العرب من الذوات، وإن كان ذلك مخالف لأصل
القياس عند النحاة وهو الاشتقاق من المعاني إذ أدار كتاب الاشتقاق كله على
فكرة "قياسية" الاشتقاق من الذوات، وعلى تدعيم نظريته في أصل الاشتقاق،
وهي أن المشتقات والمصادر مشتقة من الفعل بعد اشتقاق الفعل من أصل
المشتقات، وهي أسماء المعاني من غير المصادر وأسماء الأعيان والأصوات، وقد
أشربا إلى ذلك سلماً وهذا معناه تحويل الذوات إلى أفعال بما فيها من الحدث، ثم
يعقب ذلك الاشتقاق من هذه الأفعال في هيئة مصادر ومشتقات^١. فالاشتقاق
من هذه الأسماء عنده منظور فيه إلى الأحداث التي تصدر عن الذوات وما تفعله،
فلرأس يرأس، والعين تعاين، والمستأسد يعمل فعل الأسد، وهكذا. ومن هذه
الناحية عقد ابن جني في الخصائص باباً في "الاستخلاص من الأعلام معاني
لأوصاف" ذكر فيه انتزاع معاني الفعلية من أسماء أعلام، وكذلك في مقدمة كتبه
المبهم في تفسير أسماء شعراء الحماسة^٢.

إذا نظرنا إلى مذهب عبد الله أمين بشيء من التأمل فسند أن ما يعصد
نظرته أن المختصات سابقة للمعقولات، والماديات سابقة للمعنويات. لكأن مسجداً

(١) انظر عبد الله أمين الاشتقاق ص ١٤ وما بعدها

(٢) انظر ابن جني الخصائص ٢ / ٢٧٢ فما بعدها، ومقدمة كتاب المبهم، له أيضاً

أفصا أن الأمور ليست من الوضوح بالقدر الكافي الذي يجعلنا نسلّم له تسليماً كاملاً به رتبة من تدريج في الاشتقاق من الذوات إلى الأفعال ثم إلى المصادر واشتقت ذلك أنه يصعب التيقن من أن اسم الذات دائماً كان الأول ثم جاء منه **معمل** ولعله لا يحصى أنا اليوم بسمي أشياء في حياتنا المعاصرة كالسيارة ونحوها بها يلاحظ فيها من حدث؛ فاسم الحدث فيها سابق على اسم الذات ومن يرى بعض بصوص الأقدمين في أمور مماثلة لا بد أن يلاحظ مبلغ الصعوبة في الوصول إلى حكم ثبت بالطريق التي سلكها الاشتقاق، أمن الذات أم إليها إن قول ابن جني مثلاً: ((لا اشتقاق نجد له أصولاً، ثم نجد لها فروعاً، ثم نجد لتلك الفروع فروعاً صاعدة عنها، نحو قولك: **نَبَتَ** فهو الأصل؛ لأنه جوهر، ثم يشتق منه فرع هو **لَبَتَ** وهو حدث، ثم يشتق من **لَبَتَ** المفعول: **نَبَتَ**. فهذا أصل وفرع وفرع فرع))^١ الذي يهمهم منه أن الذات هي الأصل، ثم يشتق منها المصدر، ثم يشتق من المصدر المفعول، لا دليل قاطعاً به. ثم إنه هو نفسه جعل لفظ **الغسم** مشتقاً من **لعنيمه**، والخيّل من الاختيال، والباقة من التوق والحمل من الحمال، والبقرة من بقر بطنه إذا شقها^٢

إذا كان تحويل اسم الذات إلى فعل هو بداية طريق الاشتقاق، كما يقول عدد لله أمين، فربما كان عدم وضوح أسبقية الذات على معنى الحدث الذي به يمكن

(١) ابن جني: الخصائص ٣ / ٢٤٢

(٢) انظر المصدر المثلوق ٢ / ١٢٢

نحويل الاسم إلى فعل هو الذي جعل فؤاد ترزي يتبنى موقف عبد الله أمين بعد تعديل هذه الجزئية. إذ يرى ترزي أن أصل الاشتقاق هو الأفعال، و((هذه الأفعال بدورها قد تكون أصيلة مرتجلة، وقد تكون اشتقت من أسماء جامدة أو ما يشبه الأسماء الحاملة من أسماء الأصوات والحروف))^١. غير أن ما يهم في سياق هذا البحث ليس إثبات الاتجاه الذي سلكه الاشتقاق، بل ما يهم في المقام الأول ما هو ملاحظة المرحلة التي بها تصبح الكلمة حاملة معنى الحدث فتصير بذلك قابلة لأن يؤخذ منها معانٍ متنوعة نابعة من معنى الحدث ثم إننا - كما مر في فقرة سابقة - قررنا أن هذه المسألة تؤكد أن تكون مانعاً من القطع بالأولية في النوعين (الاسم والفعل) وتقدم أحدهما على الآخر

وفي جميع الأحوال نلاحظ الصلة بين بعض أسماء الذوات والحدث وصحة. ولهذا يلح ابن جني في مواضع متفرقة على هذه الصلة؛ فضلاً عما سبق إيراد من اشتقاق العنم من العبيمة والخيل من الخيلاء ونحو ذلك، يربط بين "العرب" و"الإعراب" الذي يعني الإبانة والوصوح؛ لأن العرب تعزى إليهم المصاحبة، وجعل ذلك يشبه تخصيص علم "الفقه" بهذه التسمية من فقه الشيء إذا علمه، ثم جعل ذلك استمارة علماً على علم الشريعة، وكذا "النحو" من القصد، ومصطلح "النماء" من الأبنية الثابتة بخلاف ما يتحول كالخيمة والمظلة في مفصل

(١) فؤاد ترزي الاشتقاق ص ٧٠

مصطلح "الأعراب" من الإبانة لبيان المعنى باختلافه. إلخ^١. وقد نرى في سبقات كثيرة أن اللعويين والنحاة والصرفيين يلجؤون إلى مثل عمل ابن جنبي بشر إليه، فيجعلون "الكلام" على سبيل المثال مأخوذاً من الكلام وهو الجرح ومنه نحو ما ذكره ابن منظور عن ابن الأعرابي من أن ((المرأة إنما سميت أنثى من لبند لأنثى؛ لأن المرأة ألين من الرجل، وسميت أنثى لليسها))^٢ وقد تلجئ لصناعة إلى مثل ذلك، أي إلى تحويل الاسم إلى فعل، أو الاعتقاد بمعنى الفعلية في الاسم؛ إذ إن الحاجة إلى الاشتقاق لتعيين أصول الكلمة، والاشتقاق أقوى أدلة لزيادة ثلاثة كما هو مقرر عندهم^٣، تجعلهم ينظرون إلى كلمة الدار مثلاً على أساس أنها واوية، وأنها من دار يدور، ولولا هذا العمل ما عرف للألف أصل^٤. ولهذا يمكن أن نقول إنهم يتجهون بأنظارهم في تعيين أصول اسم الذات إلى الفعل المستعمل من مادته ضرورة، فكان التسمية حينئذٍ منظور فيها إلى الفعلية، وإن أدى ذلك بهم إلى جعل الفعل مانقاً على الاسم في الاشتقاق. ومن هذه

(١) انظر ابن جنبي: الخصائص ١ / ٢٥ فما بعدها

(٢) ابن منظور: لسان العرب مادة (أنث) وانظر تطبيق تمام حصار على الحكاية التي وردت في التراث على سبب تسمية منى بما يعنى فيها من الدماء، ورمضان من الرمضاء، وقصاعة من تقضع بطنه إذا أوجعه، واليمن من اليمس إلخ تمام حصار من مباحث البحث في اللغة ص ٢١٦ - ٢١٧

(٣) انظر ابن الحاجب: الشافية ص ٧٠

(٤) سطر ابن جنبي: الخصائص ١ / ١٢١، والعكيري: التبيان في أعراب القرآن ص

ابن اويه خَرَج ابن جني همر "الحائظ" وهو اسم جوهر على طريقة همز اسم المصدر
الذي له فعل مُعَلٌّ؛ إذ كانه من الحوط، وكذا الحائش والعائر^(١).

بعد الحدث المتضمن في الفعل، وفي المصادر والمشتقات، وفي الأسماء التي
يلحظ فيها معنى المفعول أو التي يمكن أن تُحوَّلَ بها فيها من المعنى إلى المفعول
وشبهه، هو الجامع بين هذه الأوصاف معاً، وهو ما يجعلها مجموعة متجانسة في
مقابل الأسماء التي لا حدث فيها ولا اتصال لها بالمفعول، أو حين تدل على مجرد
الذات فلا تُحوَّل إلى الفعل وشبهه، كرجل وفرس وجعفر وسفرجل وبحو ذلك.
ومن الطريف أن الرضي قد علل اختيار الصرفين للميزان الصرفي بحروف "ف ع
ل" دون غيرها بأن السر في ذلك هو أن الذي يورن بها في الغالب ما يطرد في هذا
المعنى وهو المفعول ومفع ما سباه "الأسماء المتصلة بالفعل" وهي المصدر
والمشتقات؛ إذ ((لا تجد فعلاً ولا اسماً متصلاً به إلا وهو في الأصل مصدر قد غُيِّرَ
غالباً بالحركات كضَرَبَ وضَرِبَ أو بالحروف كيصرب وضارب ومصروب. وأما
الاسم الصريح الذي لا اتصال له بالمفعول فكثير منه حال من هذا المعنى كرجل
وفرس وجعفر وسفرجل، لا تعبير في شيء منها عن أصل ومعنى تركيب "ف ع
ل" مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها؛ إذ الضرب فعل، وكذا القتل
والنوم، فجعلوا ما تشترك الأفعال والأسماء المتصلة بها في هيئته اللفظية ما تشترك

(١) انظر ابن جني، الخصائص ١ / ١٢٠ - ١٢١

يُضْفِي معناه^١.

قرر النحاة للمشتقات (وقد سموها أيضًا الصفات) الدلالة على الحدث وصاحبه. وأثبوا لها بما فيها من الحدث والشئ بالفعل والمصدر أمرين، أحدهما العمل، مرفوع فاعلا أو نائب مفعول، وتنصب مفعولا به، وتعمل في باقي المعمولات كالحال والمستثنى والمفعول المطلق والظرف وغير ذلك والأمر الآخر: تحمل الضمير ومن أجل نظر النحاة إلى الاشتقاق من زاوية "العمل" و"تحمل الضمير" الذي تلتقي فيه الصفة مع الفعل تبلور عندهم مفهوم الاشتقاق بطريقة تختلف إلى حد ما عن مفهومه عند الصرفيين والنحويين^٢. فدخل في المشتقات عند النحاة مع الأسماء التي تجري على أفعالها المنسوبة والمصغرة؛ إذ المنسوب يرفع نائب فاعل كاسم المفعول، والمصغر يتحمل الضمير. أما لأفعال الناقصة كـ "كان" ومع أن عددًا قليلا من النحاة يثبت لها الدلالة على الحدث المطلق غير المعين^٣ بنكر أكثرهم دلالتها وهي ناقصة على الحدث، ولهذا لا يعدها بعضهم من الأفعال أصلا، وأنها وإن اشتركت مع الأفعال في التسمية تختلف عنها في أهم سمات العمل الرئيسة، وهي سمة الدلالة

(١) الرضي: شرح الشافية ١٣ / ١

(٢) أنجزنا دراسة هي الآن قيد النشر في (مفهوم الاشتقاق بين النحاة والصرفيين والنحويين).

(٣) يثبت الرضي للأفعال الناقصة حصول حدث مطلق، ويكون تعيينه في خبره، وفي الخبر رمز مطلق تعيينه في الفعل الناقص فنظر الرضي شرح للكافية ٤ / ١٨٢

عن الحدث^١. وقد سبها بعض المناطق "الأفعال الوجودية" تمييزاً لها عن سائر الأفعال الثامة التي تحمل خصائص يمكن من خلالها النظر إلى هذه الأفعال الوجودية أو الناقصة بوصفها أقرب إلى الأدوات منها إلى الأفعال^٢.

وبعد هذا العرض لتلازم الفعل والحدث تجدر الإشارة إلى أن أهمية تصمم الفعل للحدث لا تقتصر على كونه عاملاً في ألفاظ أخرى، ولا في الحاسب الدلالي المشار إليه وحسب. فإن من الأمور المؤثرة في التركيب التي تستوجب الحديث عنها علاقتها الفعل بالحدث الكامن فيه وبما يعبر عن ذلك الحدث وهو المصدر. إذ إن كل فعل يتعدى بالضرورة إلى مصدره، حتى إن كان لارماً لا يتعدى إلى مفعول به؛ ولذلك قال بعض النحاة: إن المصدر هو المفعول حقيقة^٣؛ لأن صرب زيدٌ عمراً مثلاً تعني أن المفعول على الحقيقة هو الصرب، وجلس زيدٌ تعني أن المفعول هو الجلوس. من هنا ينبغي عدُّ صير المصدر هو النائب عن الفاعل إذا بي الفعل اللارم للمجهول. فجلس على الكرسي، وقعد في المكان، ونحو ذلك، يعني أن فعل الجلوس مثلاً قد حصل؛ فلا فائدة في إقامة شبه الحملة مقام المفعول، ولا سيما أن المعنى لا يستقيم بهذه الإقامة. وكذلك قولنا: سير يوم الجمعة، وسير يوم الجمعة كما تقدم في الفقرة السابقة. وهذا هو المرق الذي رأى القاضي المهري

(١) انظر المبرد المقتضب ٣ / ٣٢، ١٧.

(٢) انظر الغرالي - معيار العلم ص ٢٠٥.

(٣) ينظر مثلاً العكبري. للبلب ١ / ٤٤، وابن هشام شرح شذور الذهب ص ٢٢٦.

سأعديه وحبوب التفريق بين المبني للمفعول، وهو ماله مفعول، وما هو مبني
بغير المفعول، أي. المبهم^١ وبهذا التوجيه يكون النائب عن الماعل مع اللازم هو
الحدث الذي هو المفعول، أي: الضمير العائد على المصدر.

٥. العمل وتضمن الزمن:

يدور في الدراسات النحوية واللغوية منذ عقود جدلٌ حول الدلالة الزمنية في
عربية. والملاحظ أن كثيراً من الباحثين العرب يدخلون إلى الحديث في هذه
المسألة من مدخل الدفاع عن العربية والردّ على أولئك الداحلين إلى المسألة بحسبها
من مدخل مضادّ يتهم العربية بالقصور في التعبير عن الزمن مقارنةً بغيرها من
اللغات. لقد دفعت دراساتٌ متعددة القولّ بقصور العربية في الأداء الزمني،
وذلك بعرض ما تؤدّيه العربية من تدرج في مستويات الأزمان الماضية والحاضرة
والمستقبلية، وصل بها بعضهم إلى ستة عشر مستوى في كل زمن من الأزمان
لثلاثة، وتصل باختلافها في الإثبات والنفي، والتوكيد وعدمه، وتنوع ما يدخل
في الفعل من الأدوات والأفعال الأخرى ومحو ذلك، إلى المئات^٢
ولعلّ سبب الإشكال الرئيس في هذه المسألة يسع من ربط الزمنية في العبارة
بفعل وحده. إذ لما لحظ أن الفعل يتضمن الزمن بالضرورة كما أسلفنا، ولما
قويت دلالة الفعل على زمن مطلق في العربية بدلالة الفعل على مستويات

(١) انظر الفقرة السابقة رقم (٣.٢).

(٢) ينظر مثلاً محمد الريحاني: اتجاهات التحليل الزمني ص ١٩ وما بعدها.

الأزمان المتعددة في غير العربية، ساد انطباع بلزوم دلالة الفعل على أزمة محددة ومستويات متعددة من جهة، وساد انطباع بقصور العربية عن أداء هذه المستويات من جهة أخرى بسبب عدم أداء الفعل لذلك.

غير أن اضطراب التصورات في العلاقة بين الفعل والرمز لم يقف عند حد تأرجح بين الاعتقاد بقدرة العربية على الأداء الزمني الدقيق وعدمه بصفة عامة، ولا عند حد الاعتقاد بلزوم أن يؤدي الفعل على وجه الخصوص أداة رمزية دقيقة تتعدد مستوياته على النحو المعروض فيها مهي بل تجاوز الأمر ذلك إلى اضطراب بعض التصورات في انقسام الفعل إلى صيغته الثلاث، فنشأ تبعاً لذلك ما نسميه هـ بـ "إشكال تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر". ونرجو أن تحيب السطور التالية عن المسألتين معاً: مسألة الدلالة الرمزية، ومسألة إشكال التقسيم.

الزمن وإشكال تقسيم الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر:

من المعلوم أن الأشياء والظواهر يمكن تقسيمها عدة تقسيمات مختلفة. ولكن لا بد من أن يُبنى كل تقسيم منها على أساس محدد واضح، فيكون اختلاف التقسيم بناءً على اختلاف أساسه. وهذا قسم النحاة الفعل من حيث الصحة والاعتلال إلى صحيح ومعتل، ومن حيث أصالة الحروف وزيادتها إلى مجرد ومريد، ومن حيث التصرف والجمود إلى متصرف وحامد، وهكذا. عُرِفَت هذه الأقسام وثبتت لأن أساس التقسيم فيها معروفٌ بَيِّن. غير أن أحد تقسيمات الفعل الضرورية التي لا غنى عنها في كثير من ماضي التحليل، وهو تقسيمه إلى ماضٍ ومضارع وأمر، لم يكن الأساس الذي جرت الصفة بناءً عليه واضحاً كل

الوضوح، بل شاب هذه المسألة قدر من العموض والالتباس
 شاع بين عامة الدارسين الأوائل كون هذا التقسيم مبنياً على الدلالة
 الرمزية، فالمصحي دال على الزمن الماضي، والمضارع يدل على الحال، والأمر يطلب
 به فعل شيء في المستقبل. رأى بعض هؤلاء أن هذا الأمر يلهي؛ إذ الأفعال ترتبط
 بحركة سرمان التي هي حركة الفلك، فلا بد أن تنقسم الأفعال إلى هذه الأقسام
 لثلاثة بالضرورة. قال ابن يعيش: ((لما كانت الأفعال مساوقة للزمان، والزمان
 من مقومات الأفعال، توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه، انقسمت بأقسام
 زمان. ولما كان الزمان ثلاثة: ماضٍ وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن
 لأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت بعد ومنها حركة
 تفصل بين الماضية والآتية كانت الأفعال كذلك: ماضٍ ومستقبل وحاضر))^١.
 كما أن استقرار أساس التقسيم الزمني عند الحاة الأوائل على هذه الصورة ينبع
 عن فهم قول سيبويه: ((وأما الفعل فأمثلة أحدث من لفظ أحداث الأسماء
 وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يتقطع))^٢ فهنا يصرف الصيغ
 ثلاث للدلالة على الأزمنة الثلاثة، وإن اشترك المضارع في الدلالة على الحاضر
 ومستقبل معاً وهو ما عبر عنه البطليوسي بقوله: ((وقد قال سيبويه حين قسم
 لأفعال إلى الماضي والحال والمستقبل ثم مثلها فأما بناء ما مضى فذهب وسمع

(١) ابن يعيش. شرح المعصل ٤ / ٧

(٢) سيبويه الكتف ١٢ / ١

و محمد ومكث. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً اذهب واقتل واصرب، ونحوه
 اذهب ويضرب ويقتل ويضرب. فجعل المستقبل كما ترى نوعين: نوع حالص
 للاستقبال لا شركة فيه للحال وهو صيغة الأمر. ونوع مشترك بين الاستقبال
 والحال وهو الذي يراد به الإحار^١ ولهذا قيل في تعريف أنواع المفعل الثلاثة
 عند المتأخرين: الماضي ما دل على حدث في زمان ماضي، والمضارع ما دل على
 حدث في زمن حاضر أو مستقبل، والأمر ما دل على طلب حدث في المستقبل^٢
 هذا وتكاد كتب النحو التعليمية الحديثة كلها تسير على هذه التفرقة بين الأقسام
 الثلاثة.

لكن هذا الذي يبدو في الظاهر أمراً مستقراً عليه لم يمع كثيراً من لوائح
 من إثارة قضية تداخل الأزمنة من جهة، بحيث يبدو الفصل بينها في ذاتها أمراً
 صعب التحقيق، ومن جهة أخرى عدم تساوي الأنواع الثلاثة في الدلالة على
 الأزمنة المختلفة. أما الجهة الأولى فقد رأى بعضهم أن الزمان لا يمكن أن يكون
 إلا ماضياً ومستقبلاً، فأنكر وجود زمن الحال. ورد ذلك آخرون وأوا أن الماضي
 لا يكون ماضياً ولا يكون المستقبل مستقبلاً إلا بالنظر إلى زمن الحال. وأبى عدم
 إيراد كل صيغة بالدلالة على زمن محدد فقد رأى بعضهم أن ذلك لا يمنع من
 قيام الأنواع الثلاثة على أساس زمني؛ إذ تدل صيغة الماضي على الماضي فقط.

(١) البطليوسي: إصلاح الحال ص ٥٢

(٢) انظر مثلاً الصيمري: التبصرة والتذكرة ١ / ٩٠

والمصارع على الاستقبال مشتركاً مع الحال، والأمر على الاستقبال من غير
شرك فكان القسم الرمانية في الأفعال معتدلة لا يشوبها القصر قال
سطيومسي في الرد على الذين جعلوا عدم وجود صيغة لفعل الحال في العربية
دليلاً على انتهاء فعل الحال فيها: ((وفعل الحال ليست له صيغة تخص بها في لسان
عرب، وهذا مما احتج به الذين يوافقون الحال. وهذا لا حجة لهم فيه، لوجهين:
أحدهما: أن له صيغة في غير اللسان العربي. والثاني: أن في لغة العرب أشياء كثيرة
لم يوضع لها صيغ تخص بها، ولا يطل ذلك أن تكون موجودة. لأن وجود الشيء
ليس بوجود اسمه، إنما وجوده أن يكون حقاً ثابتاً في ذاته وقد وجدنا السبب في
التثنية، وجمع السالم قد أشرك مع المخفض ولم يوضع له لفظ يفرد به، ولم يكن في
ذلك دليل على أنه ليس بموجود)).^١

أم المحدثون فقد استشكل عدد منهم الأساس الرمزي هذا التقسيم؛ لأنه -
في المقام الأول - أساس لا يفصل فصلاً تاماً بين الأزمنة الثلاثة بحيث تدل كل
صيغة على واحدة منها لا تنحصر إلى غيرها، فصلاً عن وجوب إنشاء تقسيم
الظواهر مطلقاً على أساس واحد تتوزع بموجبه الأقسام، كما مر قريباً
يؤكد كمال رشيد ((أن تسميات الصريين للعمل ليست قائمة على أساس
وحد، فهم عندما سمو الماضي ماضياً نظروا إلى الزمن، وعندما سمو المصارع

(١) البطنيومسي. إصلاح الحال ص ٥٢ - ٥٣

مصارعة مطروا إلى الشكل والإعراب بعيداً عن الزمن، وعندما سموا الأمر أمراً انصرفوا إلى المعنى المستفاد^١.

وسمى مصطفى النحاس صيغتي الماضي والمضارع بـ "فَعَلٌ وَيَفْعَلُ" حروفاً من تسميتهما بالماضي الذي يدل على الزمان الفائت، والمضارع الذي لا تدل التسمية فيه على الزمن أصلاً، بل هي مأخوذة من مصارعة الفعل لاسم المفاعل، ولأنه يُخرج صيغة فعل الأمر من صيغ الفعل. وينتهي إلى أن "فَعَلٌ" تدل على الزمن المنقطع و"يَفْعَلُ" على الزمن المستمر، بقطع النظر عن كون الزمن ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً، أما ما يدل على الأرمه الثلاثة فهو السياق ولا علاقة للصيغة به^٢ والحاس يُبقي بهذا الحل من جهة التداخل بين الزمنين وارداً من خلال السياق الذي بداخلهما؛ فلا تستطيع الصيغة إلا أن تفرق بين الانقطاع والاستمرار، وكذا التداخل بين الصيغتين؛ فلا محذور لما يمكن أن يأتي على صيغة فعل أو صيغة يفعل ومن جهة أخرى يستند في التحليل إلى تأويل مصوص من القرآن الكريم والشعر تأويلاً لا يمكن الفصل فيه بين ما جاء على أصل الوضع وما خرج فيه الكلام للدلالة على معنى بعينه^٣.

(١) كمال رشيد. الزمن النحوي ص ٢٧ - ٣٨

(٢) انظر مصطفى النحاس فعل ويفعل بين التصريف والنحو (صمن كتاب من قصاص اللغة) ص ٣٩ - ٨٣

(٣) انظر المصدر السابق ص ٥٦ فما بعدها

معرو بعض الباحثين ظهور هذه النظرة الجديدة للفعل وتقسيمااته إلى
لمستشرقين وتحليلاتهم المعلن في العربية من حيث الدلالة على الزمن وعدمها،
وأن بعض الدارسين العرب نبأ هذه الوجهة متأثرين بهم^١ فإن "رايت **wright**"
مثلا قد قسم المعلن في العربية إلى (فعل) التام **perfect** الذي يدل على أن
الحدث قد حصل وتم في علاقته بأحداث أخرى، و(يقفعل) غير التام
imperfect الذي يعبر عن عدم تمام الحدث، أو عن بداية الحدث واستمراره
(ويؤكد رايت أن التقابل بين هذين الشكلين ليس تقابلا زمنيا)^٢. فهو إذا بناء
على هذا يقسم أساس "الجهة" في التقسيم بدلا من أساس "الزمن". ويعني ذلك
أن كل واحدة من الصيغتين تصف نمطا من الحدث، لا زمنا^٣. أما الدلالة الزمنية
فتؤخذ من السياق، ومن عدد من الأعمال المساعدة التي تدخل على الفعل فتفيد
أرمانا كثيرة، لا مجرد الماضي والحال والاستقبال، كالماضي المستمر والتام البعيد
ولتام لقريب والحال المستمر إلخ ويسير في الاتجاه نفسه تحليل كل من
بروكلي^٤ وكانتارينو **Cantarino**، وكومر **Cohen**، وفليش

(١) انظر عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربية من ٦١ - ٦٢

(٢) المصدر السابق ص ٦٤.

(٣) انظر المصدر السابق ص ٦٨.

(٤) انظر بروكليمان، لغة الألفاظ السلمية ص ١١٢.

(٥) انظر عبد المجيد جحفة، دلالة الزمن في العربية من ٦٢ - ٧٦.

^١ Fleisch.

أما صيغة الأمر المعبر عنها بـ (افعل) فقد حاشى الشك منذ العصور القديمة حول دلالتها على المستقبل، وحول كونها قسيمة صيغتي الماضي والمضارع يُنسب إلى الكوفيين والأخفش أن الفعل عندهم نوعان: ماضٍ ومضارع، وأسقطوا الأمر بناءً على أن أصله مضارع حذفت منه لام الأمر^٢. ويقول الزجاجي: ((الأفعال ثلاثة: فعل ماضٍ وفعل مستقبل وفعل في الحال يسمى الدائم. فالماضي ما حسن فيه أمس، وهو مبني على الفتح أبدًا، نحو قام وقعد وانطلق وما أشبه ذلك، والمستقبل ما حسن فيه غدًا... كقولك: أقوم ويقوم وتقوم ونقوم وما أشبه ذلك. وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ، كقولك: زيد يقوم لأن ويقوم غدًا))^٣.

وقد روي عن الكوفيين أيضًا أنهم عدوا أقسام الفعل ثلاثة هي: (فَعَلَ، وَيَفْعَلُ، وَفَاعِلٌ) بجعل اسم الفاعل الذي سموه "الدائم" قسيمة للماضي والمضارع بدلا من الأمر؛ لينسق بذلك التقسيم الزمني إلى ماضٍ ومستقبل ودائم. وتنشئ هذه القسمة بعض الباحثين المعاصرين. يؤكد إبراهيم السامرائي أن الكوفيين

(١) اتقى فليش في المؤتمر الدولي التاسع عشر للمستشرقين بباريس عام ١٩٧٢ دراسة بعنوان "عن الجهة هي الفعل في العربية" انظر عبد المجيد جعقة دلالة الزمن في العربية ص ٧١

(٢) الأزهري. التصريح ١ / ٤٤

(٣) الزجاجي: الجمل ص ٨٠٧

((أشد اتصالاً بالعلم اللغوي من خصوصهم البصريين في تقسيم الفعل؛ فقد قسموا لفعل باعتبار دلالاته الزمانية إلى ماضٍ ومستقبل ودائم. . ويبدو لنا أن يكونين على حق في إبعاد الأمر أن يكون قسماً للماضي والمستقبل وذلك أن فعل الأمر طلب، وهو حدث كمائر الأفعال، غير أن دلالاته الزمنية غير واضحة؛ ذلك أن لحدث في هذا الطلب غير واقع إلا بعد زمان التكلم، وربما لم يترتب على هذا لطلب أن يقع حدث من الأحداث)).^١

ولقد عاب بعض الدارسين على تمام حسان موافقته الأقدمين على جعل فعل الأمر دلاً على الزمان المستقل^٢، مع أنه ممن تنبها إلى وجوب التفريق بين أساسي "لزمان" و"الجهة" في التقسيم وتحليل الأقسام بل نادى بوجوب استبعاد الأساس الزمي في قسمة الأفعال، حيث يقول: ((لقد كان النحاة العرب على حق في تسميتهم المضارع مضارعاً؛ لأن هذه التسمية ذات دلالة شكلية لا زمانية، فهم يقولون: إنها سمي المضارع مضارعاً لمضارعه المشتق من حيث إعرابه وشكله. ولو جرت التسمية في الماضي والأمر على هذا النمط لخلت اصطلاحات الزمن في اللغة العربية من عدوى التفكير في الزمان، ولكان اللاحقون من النحاة

١، ابن هزم السمراني تنمية اللغة ص ٢٠٢ - ٢٠٦ وينظر أيضاً في إنكار دلالة الأمر على الزمن علي أبو المكارم إعراب الأفعال ص ٤٥، وأحمد الجوّاري نحو الفعل ص ٢٤، وسعود أبو تليكي صور الأمر في العربية ص ٢٤٨ - ٢٥٢.
٢، انظر عبد المجيد جعفة دلالة الزمن في العربية ص ٥٢، وكامل رشيد الزمن النحوي في اللغة العربية ص ٣٧

أقدر على تحليل النحو من برائن الفلسفة^١.

يذهب تمام حسان إلى توظيف ثلاثة مفاهيم متبينة لتحليل الصيغ الفعلية في العربية هي: الزمان، الزمن، والجهة. أما الزمان والرمز فالأول هو الرمز الفلسفي ويقابل في الإنجليزية كلمة "time"، والزمن يعني الرمز المستفاد من الصيغة ويقابله في الإنجليزية كلمة "tense"، لكنه يقسم الرمز إلى زمن صرفي وزمن نحوي. يعني الزمن الصرفي زمن الصيغة منفردة، ويعني الزمن النحوي الرمز المتعين بدخول الصيغة في السياق اللغوي أو المقامي. وأما الجهة فنقاس كلمة "aspect"، لكنها تعني عنده الأزمان المتعددة المختلفة التي تفهم من خلال اللواحق والمورفيمات والأدوات والحروف الداخلة على الأفعال^٢، وهو خلاف مفهوم "الجهة" بالمعنى المذكور فيها سبق كما هو واضح. ويقول في الفرق بين الزمان والرمز: ((وأوضح ما يفرق بين الزمن والزمان أن الزمان كمية رياضية من كميات التوقيت تقاس بأطوال معينة، كالثواني والدقائق والساعات والليل والنهار والأيام والشهور والسنين والقرون والدهور والحقب والعصور، فلا يدخل في تحديد معنى الصيغ في السياق، ولا يرتبط بالحدث كما يرتبط الزمن النحوي؛ إذ يعتبر الزمن النحوي جزءاً من معنى الفعل))^٣.

(١) تمام حسان. مناهج البحث في اللغة ص ٢٤٦

(٢) انظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٤٠ وما بعدها

(٣) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٤٢

وبناء على هذا الاتجاه في التحليل يمكن إجمالاً القول: إن العربية تعبر عما
 تعبر عنه اللغات الأخرى من المفاهيم الزمنية بالأنواع الثلاثة المذكورة؛ إذ تعبر
 بالظروف وأسماؤ الزمان وألفاظ الأوقات عن معانيها الزمانية المعجمية، وعن
 الرمن المطلق بصيغة الفعل، والسحوي بصيغته مع السياق، وعن درجات
 الرمن متفاوتة في القرب والبعد والتهام والانتقطاع والاستمرار وبحسب ذلك،
 بالأفعال المساعدة واللواحق والمورفيمات والأدوات والخروف المتصلة بالفعل
 يمكن القول أيضاً: إن الصيغ الثلاث التي سميت بالماضي والمضارع
 والأمر هي كل ما يرد من النوع المسمى بـ "الفعل" في مقابل النوعين الآخرين
 "لاسم" و"الحرف". فلا يلزم أن يكون الأساس في انقسام الفعل إلى صيغه
 ثلاث أساساً زمنياً بالضرورة، بل يمكن أن تكون الصيغة هي الأساس لا غير،
 أي. ما يرد من صيغ النوع، حتى إن كان الرمن المطلق غير المحدد متصفاً
 بالضرورة في الفعل وحجراً من دلالاته، وهو في الوقت نفسه مما يميزه عن النوعين
 الآخرين. وليس شرطاً أن توافق التسمية الاصطلاحية ما يفهم من اللفظ في
 استعمال اللغوي، ولهذا رأى بعض الباحثين الإبقاء على التسمية الاصطلاحية
 للمضي والمضارع والأمر وإن تفاوتت الصيغ الثلاث في مطابقة الدلالة الزمنية
 لدلالة ألفاظها، حفاظاً على الاصطلاح^١ يصبح إذاً في هذه الحال الاعتماد على

(١) انظر عبد الصبور شاهين. المنهج الصوتي للبيئة العربية ص ٦١

التضمن الزمني أساساً لتعريف الفعل من الاسم والحرف، لا لتعريف الصيغ الثلاث من بعضها^١ على أن هذا التضمن الضروري للزمن هو الذي ربما حرص على تدارسين عدم التعاضّي عنه عند الحديث عن صيغ الفعل الثلاث. إذ لحظ، سرّ د صيغ الفعل يتضمن الزمن مطلقاً غير مقيّد بخلاف ما يشبهه؛ إذ إن بعض المشتقات قد يدلّ في سياقات معينة على زمن معين، وذلك كدلالة اسم الفاعل عن الاستقبال صوتياً ناصباً المفعول، نحو "صاربٌ زهداً"، وعلى المضي مضافاً إليه، نحو "صاربٌ ريّذ"^٢. غير أن هذه الدلالة الزمنية في اسم الفاعل جعلت أمراً خاصاً بحالين تركيبيتين هما: إما الإضافة إلى المفعول، وإما نصبه. فتكون هاتان الحالان هما ما جعل المتكلم يستثمر اختلافهما للدلالة على زمنين مختلفين، وليس لأن الزمن من متضمنات اسم الفاعل اللامعة المميزة كالفعل.

ومن زاوية عدم التعاضّي عن تضمّن الفعل الزمن بصورة مطلقة بالضرورة، مع تعيّن دلالة الزمن بالسياق وباللواحق والأدوات بصورة محدّدة،

(١) انظر لمليحة النجار دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتعدد مدّص

(٢) قال الكماني: (اجتمعت وليو يوسف عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يتم النحر، ويقول ما النحر؟ فقلت، وأردت أن أعلمه فصل النحر ماذا تقول هي رجل قال لرجل أنا قتل غلامك، وقال آخر أنا قتل غلامك، أيهما كنت تأخذ به قال أحدهما جميعاً فقل له هارون. لخطأت، وكلّ له ظم بالعربية، فاستحي وقال كيف ذلك؟ فقلت الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال أنا قتل غلامك بالإضافة؛ لأنه فعل ماضٍ فأما الذي قال أنا قتل غلامك بلا إضافة، فإنه لا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد) السيوطي الأشباه والنظائر ٤ / ٢٤٢

رأى بعض الباحثين أن التوفيق بين الأمرين يمكن أن يكون بإثبات معنى ما في "أصل الوصع" لكل صيغة، وإمكان تعيينه أو الخروج عنه في الاستعمال فالماضي بأصل الوصع يدل على الزمن الماضي، والمضارع بأصل الوصع يدل على الزمن الحاضر، والأمر بأصل الوصع يدل على الزمن المستقبل^١ إذ إن جميع ((اللغات تشترك في أنها تضم ثلاثة أزمنة صرفية رئيسية هي الماضي والحاضر والمستقبل، ومن كثرة تختلف في طرق التعبير عن الزمن صرفياً ونحوياً من جهة، وفي عدد ما تتضمنه من الأزمنة من جهة أخرى))^٢.

* خاتمة:

يرجو أن يكون قد اتضح من مجمل خصائص الفعل التي عُرِضت في لصفحات الماضية أن الفعل أهم أقسام الكلم وأولها بالعناية، وإن ظُنَّ كثيراً أن لاسم هو الأعلى والأشرف. وأن ما ظاهره أنه من السمات السلبية فيه مقارنة بسمات لاسم ليس كذلك؛ ذلك أن سمة الثقل في الفعل مثلاً لا تعني بالضرورة لقبح في مقابل دلالة الخفة في الاسم على الجمال والحسن، بل الفعل ثقل بما يحمله ويتضمنه. ولم يعد المنطقيون حين سموا الفعل الكلمة، والأفعال الكلم، وكُنْهـا هي مُتَكَنُّهـا، الدالُّ على ما يراد للغة أن تعبر عنه، في حين لا تريد الأسماء عن

(١) انظر كمال رشيد الزمى النحوي ص ٤٨

(٢) عبد المقصود محمد عبد المقصود دراسة النية الصرفية ص ١٩١

لإشارة إلى مسمياتها، ولا تزيد الحروف عن كونها روابط. ودلالة الفعل على التجدد أيضًا، في مقابل دلالة الاسم على الثبوت، إنما تنبع من هذا؛ إذ لا تزيد دلالة الثبوت على مجرد اقتران لفظ بشيء، في حين يدل التجدد على حيوية المعنى وحدثه حالًا بعد حال، وهكذا.

الفعل - كما اتضح - منبع الإسناد، ومرتكز الجملة. ولأنه كذلك اتسمت العناصر المكوّنة للجملة بسمايات منبعها منه ومنتهاها إليه في كثير من الأحيان. ولأنه كذلك أيضًا حُصص بصيغة مميزة دالة ببيتها عليه، وعلى ما يجري عليه من الأسماء، في مقابل ما لا يكاد يحصى من أبنية الأسماء التي تشير إلى ما لا يكاد يحصى من الأشياء في الخارج، محسومة ومجردة.

يتضمنُ الفعلُ الماعلُ بعدده وبوعه لروما، وما عداه من المعمولات بنسب متفاوتة. واتنى على هذا التصمن أمورٌ متعددة شكّلت صورة التركيب العربي، وجعلت للجملة سمايات معينة، ربما دق فهمها وغمضت، فالتبست في كثير من صور التحليل اللعوي. ويتضمن الفعل كذلك الحدث بصورة جعلت الفعل حدثًا والحدث فعلًا؛ فصار معنى الفعلية كالإشعاع يصل إلى ألفاظٍ أخرى فيكسها خصائص لم تكن لتكتسبها دونه، وأصبحت الألفاظ التي لا يصل إليها هذا الإشعاع أشبه بالجامد الذي لا حياة فيه. وتتضمن أيضًا الزمن؛ فصار مركّز الدلالة الزمنية، ودل عليها وحده مطلقًا غير محدد، وبمعاصرة من غيره محصصًا معيًا.

المراجع:

١. الأزهري، خالد. التصريح بمضغون التوضيح، دار الفكر (د.ت).
٢. الإستراباذي، رضى الدين محمد بن الحسن. شرح شافية ابن الحلبي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية: ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
٣. أمين، عبد الله. الاشتقاق، ط ١، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٦م.
٤. الأتباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، ١٣٧٧هـ / ١٩٥٧م.
٥. .. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر (د.ت).
٦. أنيس، إبراهيم من أسرار اللغة، ط ١، القاهرة: مكتبة الأجلو المصرية، ١٩٧٨م.
٧. برجستراسر. التطور النحوي لغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخفجي ودار الرفاعي، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
٨. برهومة، عيسى. اللغة والجنس، ط ١، عمان: دار الشروق، ٢٠٠٢م.
٩. بروكلمان، كارل. لغة اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، الرياض: جامعة الرياض، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
١٠. البطلانوسي، عبد الله بن السيد. إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تحقيق وتطبيق حمزة التشراتي، ط ١، الرياض: دار المريخ، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
١١. البنا، محمد إبراهيم. الإعراب لغة العربية الفصحى، دار الإصلاح (د.ت).
١٢. أبو تائي، سعود. صور الأمر في العربية، ط ١، القاهرة: دار غريب، ١٤٢٦هـ.
١٣. ترزي، فؤاد حنا. الاشتقاق، ط ١، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٥م.
١٤. .. في أصول النحو، بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٦٩م.
١٥. جعفة، عبد المجيد. دلالة الزمن في العربية: دراسة النسخ الزمني للأفعال، ط ١، الدار البيضاء: دار توبقال، ٢٠٠٦م.
١٦. الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز، قراءة وعلق عليه محمود محمد شاكر، ط ٢، القاهرة: مكتبة الخفجي، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
١٧. الجرجاني، محمد بن علي. الإشارات والتشبيهات في علم البلاغة، تحقيق عبد القادر حميد، القاهرة: دار نهضة مصر (د.ت).
١٨. ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
١٩. .. سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هندوي، ط ١، دمشق: دار القلم، ١٩٨٥م.
٢٠. حصان، تمام. اللغة العربية مضاهيا ومبناها، ط ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥م.
٢١. .. مناهج البحث في اللغة، الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
٢٢. خليل، حلمي. الكلمة: دراسة لغوية معجمية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨م.
٢٣. الرازي، خضر بن محمد. شرح الفرة في المنطق (ومعه شرح الصفوي) تحقيق أبو بكر، بيروت: دار المشرق، ١٩٨٣م.
٢٤. الرازي، فقر الدين محمد بن عمر. نهاية الإيجال في دراسة الإعجاز، تحقيق أحمد المسفا، ط ١، دار الجيل والمكتب الثقافي، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
٢٥. الرحلي، محمد. تركيب اللغة العربية: مقاربة نظرية جديدة، ط ١، الدار البيضاء: دار توبقال، ٢٠٠٣م.
٢٦. رشيد، جمال عبد الرحيم. الزمن النحوي في اللغة العربية، عمان: دار عالم الثقافة، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م.
٢٧. الريحاني، محمد عبد الرحمن. اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية، القاهرة: دار

- قبا، ١٩٩٨م.
٢٨. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري. ما ينصرف وما لا ينصرف: تحقيق هدى غراصة، ط ١، القاهرة: مكتبة الخفجي، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
٢٩. الزجاجي، أبو القاسم. الإيضاح في علل النحو، تحقيق ملون المبارك، ط ١، بيروت: دار النفوس، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
٣٠. - كتاب الجمل في النحو، حققه وقدم له علي الحصد، ط ١، مؤسسة الرسالة ودار الأمن، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.
٣١. زكريا، ميشال. الأسمية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: الجملة البسيطة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
٣٢. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم القرآن في وجوه التلويح، دار الفكر (د.ت).
٣٣. - المفصل في علم اللغة، قدم له وراجعه وعلق عليه محمد السعدي، ط ١، بيروت: دار إحياء العلوم، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
٣٤. أبو زيد، نصر حامد. إشكاليات القراءة وأليات التلويح، ط ٣، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤م.
٣٥. الساقى، فاضل مصطفى. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة القاهرة: مكتبة الختجي، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
٣٦. السمراني، إبراهيم. تنمية اللغة العربية، ط ١، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣م.
٣٧. السمراني، فاضل صالح. محلي الأبنية في العربية ط ٢، عمان: دار صفا، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
٣٨. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفلبي، ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
٣٩. السمراني، محمود. علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٢م.
٤٠. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله أملي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط ١، مطبعة السعداء، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م.
٤١. - نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، الرياض: دار الرياض للنشر والتوزيع (د.ت).
٤٢. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، بيروت: عالم الكتب (د.ت).
٤٣. السيوطي، جلال الدين. الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد المال مسلم مكرم، ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م.
٤٤. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر (د.ت).
٤٥. - مع الهوامي، تحقيق عبد المال مكرم، ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
٤٦. المنجد، عبد الحميد. دراسات في اللسانيات العربية، ط ١، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.
٤٧. شاهين، توفيق محمد. أصول اللغة العربية بين التقابلية والتلائية، ط ١، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
٤٨. شاهين، عبد الصبور. المنهج الصوتي للبناء العربية، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
٤٩. الشكوبين، أبو علي. التوطئة، تحقيق يوسف المطوع، ط ١، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
٥٠. الصالح، صبحي. دراسات في لغة اللغة، ط ١٠، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٣م.
٥١. الصيمري، أبو محمد عبد الله بن علي. التيسرة والتفكرة، تحقيق فتحى علي الدين، ط ١، مطبوعات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٥٢. الغاني، نهاد. معجم الأفعال المبنيّة لغير الفاعل، ط ١، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ٢٠٠٢م.
٥٣. عبدة، محمد إبراهيم. الجملة العربية: مكوناتها أنواعها تحليلها، ط ٢، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠٠٦م.
٥٤. عبد المقصود، عبد المقصود. دراسة النية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ط ١، بيروت: الفكر العربية للموسوعات، ٢٠٠٦م.
٥٥. العروبي، عبد الله. مفهوم العفل، ط ٢، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٧م.
٥٦. ابن عصفور، علي بن مؤمن. المقرب. تحقيق أحمد الجوّاري وعبد الله الجوّاري، ط ١، مكتبة الفيصلية، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.
٥٧. ابن عقيل، بهاء الدين. شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط ١، مطبعة السعدية، ١٣٨١هـ / ١٩٦٣م.
٥٨. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد الجوّاري، ط ١، دار إحياء الكتب العربية (د. ت.).
٥٩. التبيين عن مذهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق عبد الرحمن العليمين، ط ١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
٦٠. اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، ط ١، مطبوعات معهد الجمعة، ١٩٩٥م.
٦١. ابن خلّوق، يوسف بن محمد. كتاب الطية فيما لكل فعل من تصريف وبنية، تحقيق مصطفى بن حمزة، ط ١، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، ٢٠٠٥م.
٦٢. الغداسي، عبد الله محمد. المرأة واللغة، ط ٢، بيروت والدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٧م.
٦٣. الغزالي، أبو حامد. معيار العلم في فن المنطق، بيروت: دار الأناضول (د. ت.).
٦٤. الفارابي، أبو نصر. الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، ط ٢، بيروت: دار المشرق، ١٩٨٢م.
٦٥. الحروف، تحقيق محسن مهدي، ط ٢، بيروت: دار المشرق، ١٩٩٠م.
٦٦. المنطق عند الفارابي (الجزء الأول: التوطئة، الفصول الخمسة، المقولات، العبارة) تحقيق رفيع المصم، بيروت: دار المشرق، ١٩٨٥م.
٦٧. المنطق عند الفارابي (البرهان، شرائط اليقين، تعليق ابن باجه على ابن رشان) تحقيق ملحد فكري، بيروت: دار المشرق، ١٩٨٧م.
٦٨. ابن فارس، أحمد. الصحاح، تحقيق السيد صفور، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي (د. ت.).
٦٩. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد. الإيضاح العضدي، تحقيق حسن فرهود، القاهرة: ط ٢، دار الطوم، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
٧٠. الفقهري، عبد الله بن أحمد. شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق المتونني الحميري، القاهرة: دار التضامن، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
٧١. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زيد، المفكر والمؤنشر تحقيق مصطفى الزرقا، ط ١، حلب: المطبعة الطمبية، ٢٠٤٥م.
٧٢. فليش، هنري. العربية القصص: دراسة في البناء اللغوي، تحرير، وتحقيق وتقديم عبد الصبور شاهين، ط ٢، مكتبة الشهاب، ١٩٩٧م.
٧٣. الفهري، عبد القادر القاسمي. البناء المواربي، ط ١، الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٩٠م.
٧٤. - - اللسانيات المقارنة واللغة في المغرب (تحرير)، أعمال المادة المستندة: اللسانيات المقارنة واللغة في المغرب، ط ١، الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٩٩٦م.
٧٥. - - اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، ط ١، بيروت: منشورات عويدات،

- ١٩٨٦م.
٧٦. .. المعجم العربي: نماذج تحليلية جديدة، ط ١، الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٨٦م.
٧٧. القوزي، عوض حماد: المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط ١، الرياض: جامعة الرياض، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
٧٨. كشك، أحمد: اللغة والكلام: أبحاث في التداخل والتغريب، مكتبة النهضة المصرية (د. ت).
٧٩. المزيني، حمزة قبلان: مراجعات لمالية الجزء الثاني، كتاب الرياض العدد ٧٥، ١٤٢٠هـ.
٨٠. مصطفى، إبراهيم: إحياء النحو، ط ٢، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٢هـ.
٨١. أبو المكارم، علي: إعراب الأفعال، ط ٣، دار الثقافة العربية، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
٨٢. أبو موسى، محمد: خصائص التركيب: دراسة تحليلية لمصطلح علم المعاني، ط ٢، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
٨٣. ابن الناقم، بدر الدين محمد بن ملك: شرح لامية الأفعال، تحقيق محمد أيوب جمران، ط ١، دار القبية، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
٨٤. النجار، لطيفة إبراهيم: نور البنية الصرقية في وصف الظاهرة النحوية وتبسيطها، ط ١، عمان: دار البشير، ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.
٨٥. النحاس، مصطفى: من قضايا اللغة، ط ١، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
٨٦. نور الدين، عصام: مصطلح التذكير والتأنيث: المذكر والمؤنث الحقيقيان، بيروت: دار الكتاب العلمي، ١٩٩٠م.
٨٧. .. مصطلح المعقد: المذكر والمؤنث المجازيان، بيروت: دار الكتاب العلمي، ١٩٩٠م.
٨٨. ابن هشام، جمال الدين: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،
٨٩. .. شرح شعور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكة المكرمة: دار البال للتوزيع والنشر (د. ت).
٩٠. .. معني التوبيخ عن كتب الأعراب، تحقيق مرقن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ٥، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م.
٩١. الوراثي، أبو الحسن محمد بن عبد الله: علل النحو، تحقيق محمود الخرويش، ط ١، الرياض: مكتبة الرشيد، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
٩٢. ابن وهب، أبو الحسن إسحاق بن إبراهيم: البرهان في وجوه البيان، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ط ١، منشورات جامعة بغداد، ١٩٦٧م.
٩٣. ابن يعيش، موافق الدين: شرح المفصل، علم الكتب ومكتبة المتنبّي (د. ت).